وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم: التاريخ

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنمو الديموغرافي بالجزائر خلال فترة (1962-2000)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ بلاد المغرب المعاصر

من إعداد الطلبة:
بلال إحثريب
محمد العربي عمان
ياسين ليفة

اشراف الاستاذ(ة)
د/ سعيدة عمان

نوقشت المذكرة علنا يوم: 2024/06/06

أمام اللجنة المكونة من الاساتذة:

اللجنة	الرتبة	الجامعة	الصفة
عثمان زغب	أ/ دكتور	جامعة الشهيد حمة لخضر	رئيسا
سعيدة عمان	دكتورة	جامعة الشهيد حمة لخضر	مشرفا ومقررا
لزهر بديدة	أ/ دكتور	جامعة الشهيد حمة لخضر	ممتحنا

السنة الجامعية : 1445 هـ / 2024 م

بسم الله الرحمن الرحيم
سلمان عمر
١٤٢٠

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، الحمد لله ربي العالمين الذي أنعم

علينا بنعمه و أكرمنا بفضله الواسع بان وفقنا و أمدنا بالقوة وألهمنا

هبة الصبر لإنجاز هذا العمل المتواضع كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى

الأستاذة الفاضلة عمان سعيدة على إشرافها المتميز والدقيق على هذا

العمل وتوجيهاتها المنهجية التي رعت هذه الدراسة منذ ان كانت فكرة

إلى أن غدت إنجازا على أرض الواقع, وذلك بنصائحها القيمة كما

يسعنا أن نشكر كل أساتذة التاريخ بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

الذين لم يبخلوا علينا بمد يد المساعدة .

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى
وأهله ومن وفى أما بعد :

الحمد الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بهذه المذكرة ثمرة الجهد والنجاح.
وبفضل الله تعالى نهدي هذا العمل إلى أهالينا بدءا من أبائنا وأمهاتنا وجميع اخوتنا.

إلى كل أصدقائنا وزملائنا في الدراسة والعمل.

كما لا يسعنا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.

إلى كل من تسعهم قلوبنا ولم تسعهم ذاكرتنا .

مقدمة

مقدمة

لقد أصبحت المسألة السكانية من أحد أهم القضايا المعقدة التي تواجه المجتمع الإنساني في الوقت الراهن، وقد برزت كمشكلة خاصة في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي وهذا نتيجة الزيادة المذهلة والسريعة التي شهدها سكان العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وقد برزت المسألة السكانية بشكل واضح وجلي في الدول النامية، إلى درجة أنهاصارت مشكلة تهدد أمنها واستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

وعلى غرار الدول النامية لم تنج الجزائر كذلك من المشكلة السكانية، وخاصة وأنها أصبحت من ضمن الدول التي عرفت نموا سريعا للسكان بعد الاستقلال وسجلت أرقاما قياسية في نموها الديموغرافي على المستوى العالمي بمعدل فاق 4 % ، وهي في ظرف مازالت تعاني فيه من تبعات الحقبة الاستعمارية ومآسيها وعلى كل الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما أضفى إلى تحديات كبيرة على السياسات التنموية اللازمة كما تطلب بذل جهود وحشد إمكانيات هائلة من أجل ارساء مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير احتياجات السكان من غذاء وعمل وصحة وتعليم...، وعليه فإن المسألة السكانية تكمن صعوبتها في ارتباطها الوثيق بالتنمية بل أنها تعد جزء لا يتجزأ من خطط واستراتيجيات التنمية المختلفة وخاصة في بلد كالجزائر اقتصاده ريعي يعتمد على المحروقات في تلبية احتياجات سكانه ، إذ أن الزيادة السكانية الكبيرة في ظل عدم التحكم في السوق البترولية والتذبذب في أسعار النفط سيكون لها انعكاسات وفي كل المجالات وعلى رأسها الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هذا المنطلق ارتأيت إلى خوض غمار هذا الموضوع والموسوم ب" **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنمو الديموغرافي بالجزائر خلال فترة (1962–2000)**"

وذلك من أجل الإجابة على **الإشكالية المركزية** التالية: ماهي الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن النمو الديموغرافي بالجزائر خلال الفترة (1962–2000)؟

والأسئلة الفرعية الآتية:

1-ما هي العوامل المتحكمة في النمو الديموغرافي بالجزائر بعد الاستقلال ؟ وهل كانت الزيادة السكانية تسير وفق استراتيجية واضحة تبنتها الدولة الجزائرية أم أنها كانت تلقائية وبدون أي تدخل أو إرادة سياسية ؟

2- هل استطاعت الجزائر أن تحقق تنمية اقتصادية وأن تواجه التخلف وتجابه الفقر وترفع من المستوى المعيشي للسكان أم أن الزيادة السكانية حالت دون ذلك ؟

3- ما مدى نجاعة السلطة الجزائرية في تحسين الأوضاع الاجتماعية للجزائريين ومجابهة الموروث الاستعماري وخاصة في المجالين التعليمي والصحي ؟ وهل كانت الأعداد الهائلة للسكان عائقا أمام تحقيق التنمية ونشر العدالة والسلم الاجتماعيين؟

الهدف من الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مسار النمو السكاني بالجزائر بعد الاستقلال وخلال الفترة (1962-2000) وعلاقته بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، كما تهدف إلى فهم تأثيرات الظاهرة السكانية في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

أسباب اختيار الموضوع :

إن اختيارنا لموضوع " الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنمو السكاني بالجزائر خلال فترة (1962-2000) " ينبع من اهتمامنا بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، كما شدنا إليه أيضا أهمية هذا الموضوع في الوقت الراهن والاهتمام الدولي المتزايد بقضايا السكان وذلك للارتباط الوثيق والمعقد بين السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما قمنا بإنجازه سعيا منا ورغبة في إثراء المكتبة في هذا الجانب من المواضيع .

خطة البحث:

ولأجل تصميم الدراسة قمنا بهيكلة خطة تظم ثلاث فصول تسبقها مقدمة وهي كالآتي:

الفصل الأول: وجاء تحت عنوان " تطور سكان الجزائر خلال (1962-2000) " ، تطرقنا فيه إلى لمحة عن الوضع الديموغرافي في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، وبعدها إلى مراحل تطور سكان الجزائر في فترة الدراسة (1962-2000)محاولين الوقوف على العوامل المتحكمة في هذا التطور.

الفصل الثاني : وحمل عنوان " الآثار الاقتصادية للنمو السكاني في الجزائر خلال الفترة (1962-2000) "، وحاولنا من خلاله إبراز أثر الزيادة السكانية الكبيرة في الجزائر على النمو الاقتصادي ومستويات الدخل والتي بدورها تنعكس على المستوى المعيشي والقدرة الشرائية ، كما وضحنا أثر ارتفاع عدد السكان بتوسيع الاستهلاك وزيادة الطلب على المواد الغذائية وفي ظل العجز عن تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والاعتماد على البترول كمصدر للدخل ، فإن تراجع في أسعار البترول أدى إلى تفاقم مشكلة المديونية وضعف الاستثمارات مما أدى إلى تفشي ظاهرة البطالة .

الفصل الثالث: واحتوى على انعكاسات النمو الديموغرافي على الوضع الاجتماعي ، فوضحنا من خلال هذا الفصل أثر الزيادة الكبيرة للسكان في تغيير البنية العمرية للسكان والتي صار يغلب عليها طابع الفتوة الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية وبالأخص قطاعي التعليم والصحة ، وقمنا بتحليل أثر النمو الكبير للسكان على مستوى جودة خدمات هذين القطاعين ومدى تغطية الحكومة للاحتياجات السكانية فيهما ، كما قدمنا أثر النمو السكاني على الضغط على الموارد البيئية ودوره في المساهمة في انتشار الفقر وتطور ظاهرة الهجرة.

وفي الأخير ختمنا عملنا بعرض جملة من النتائج التي توصلنا إليها من خلال عملنا هذا.

مراجع البحث ومصادره:

لقد اعتمدنا في انجاز هذه الخطة على جملة من المصادر والمراجع ، نذكر منها:

الدراسات السابقة :

عند قيامنا بهذا العمل استفدنا من بعض الدراسات السابقة ورغم أنها تناولت الموضوع من زاوية واحدة ، وكان تركيزها على الجانب الاقتصادي ، إلا أنها أمدتنا بالعديد من المعطيات الاحصائية المتعلقة بموضوع البحث ، ونذكر منها على وجه الخصوص : رسالة ماجستير معنونة ب " تأثير النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر من(1962-2010)"لعلي توبين.

، وكذلك المذكرة المعنونة ب" الأثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي دراسة حالة في الجزائر" للطالبة أوكيل حميدة.

أما عن المصادر فتمثلت في المعلومات والاحصائيات التي أخذناها من :

- المجلس الوطني لاقتصادي والاجتماعي, التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998-2000-2001-2003
- وكذلك الديوان الوطني للإحصاء .

بالإضافة إلى بعض المراجع ككتاب "جغرافية السكان "لعبد الفتاح محمد وهيبة ،وكتاب " التغيرات السكانية في الجزائر" لمربيعي السعيد .

منهج البحث :

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج التاريخي بكل آلياته ، فاستخدمنا المنهج الوصفي أساسا من خلال محاولة وصف الظاهرة الديموغرافية وتحليل العوامل المتحكمة فيها، كما حاولنا في كل مرة وضع مقارنة بين المعطيات الاحصائية المتعلقة بالتطور السكاني وانعكاساته على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في كل المراحل التي مر بها خلال فترة الدراسة .

الصعوبات :

لا يخلو أي بحث من مواجهة عراقيل أثناء انجازه وأهم الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا قلة الإحصائيات وتضاربها من مصدر لآخر وكذلك قلة المصادر (الكتب)التي تتناول هذا الموضوع

النمو السكاني بالجزائر خلال فترة (1962–2000)

مقدمة الفصل

1- **لمحة عن الوضع الديموغرافي في الجزائر قبل الاستقلال 1962**

1-1-تطور عدد سكان الجزائر خلال فترة (1830-1962)

1-2-تطور معدلات المواليد ومعدلات الوفيات والزيادة الطبيعية للسكان بالجزائر خلال النصف الأول من القرن العشرين

2- **الديناميكيةالسكانيةبالجزائر خلال فترة(1962–2000)**

2-1 -مرحلة(1962-1985) :

2-1-1 -تطور عدد السكان ومعدلات النمو الديموغرافي

2-1-2 -تطور معدلات المواليد ومؤشر الخصوبة ومعدلات الوفيات

2-1-2-1-تطور معدلات المواليد ومؤشر الخصوبة

2-1-2-2 -تطور معدلات الوفيات

2-2 -مرحلة(1986-2000)

2-2-1-تطور عدد السكان ومعدلات النمو الديموغرافي

2-2-2 -تطور معدلات المواليد ومؤشر الخصوبة

2-2-3-تطور معدلات الوفيات

خلاصة الفصل

الفصل الأول : النمو السكاني بالجزائر خلال فترة (1962–2000)

قبل التطرق إلى تطور النمو الديموغرافي[1]بالجزائر خلال فترة الدراسة (1962–2000)،ينبغي علينا أولا إعطاء لمحة عن الوضع السكاني فيها قبل الاستقلال أي خلال الحقبة الاستعمارية وذلك عن طريق تقديم عرض موجز لأهم المحددات الديناميكية الديموغرافية فيها؛ من حيث الحجم ومعدلات الزيادة السكانية ومعدلات المواليد[2] والوفيات[3] والعوامل المتحكمة فيها، باعتبارها خلفية تاريخية وركيزة لدراسة مرحلة ما بعد الاستقلال، وكذلك ليتسنى لنا معرفة أهم المستجدات والتطورات الحاصلة على مستوى السكان في ظل التغير السياسي وفي كنف الدولة الوطنية.

1– لمحة عن الوضع الديموغرافي في الجزائر قبل الاستقلال 1962

1–1– تطور عدد سكان الجزائر خلال فترة (1830–1962)

لقد قدر المؤرخون عدد السكان بالجزائر عند بداية الاحتلال الفرنسي في سنة 1830بحوالي 3 ملايين نسمة[4]، وبعدها ظل هذا العدد في التناقص إلى أن وصل 2.134 مليون نسمة في سنة 1872، وكان ذلك نتيجة طبيعية لما قام به المستعمر من أساليب القمع الوحشية من قتل وتشريد وإبادة جماعية وسياسة الأرض المحروقة ومصادرة للأملاك، وبالموازاة مع ذلك ظهرت العديد من الكوارث الطبيعية كالزلازل والجراد والجفاف وانتشار الأمراض والأوبئة المختلفة, والمجاعات وخاصة تلك عرفتها الجزائر خلال سنوات 1866 -1868(مجاعة 1867)[5]والتي

---

[1]**النمو الديموغرافي :** هو تزايد عدد السكان بشكل متصاعد خلال فترة زمنية معين (محمد فاروق الشبول, النمو السكاني والتنمية من منظور الاقتصاد الاسلامي,عماد الدين للنشر والتوزيع, طبعة الأولى , سنة 2009/1430,ص 12.

[2] **معدل المواليد:** مقياس شائع للخصوبة وهو عدد المواليد لكل 1000 نسمة في السنة ، أنظر : (أنفال عائشةديناوي,فاطمة الزهراءزرواط,"أثر النمو الديموغرافي على النمو الاقتصادي في الجزائر, دراسة قياسية (1970-2019)",مجلة الاستراتيجية والتنمية,المجلد12,العدد01,جانفي 2022,ص13)

[3]**معدل الوفيات :** هو مجموع عدد الوفيات لكل 1000 نسمة من السكان في عام معين .أنظر :نفسه)

[4]عبد الفتاح محمد وهيبة, جغرافية السكان ,دار النهضة العربية, بيروت ,1971, ص 120.

[5] **مجاعة 1867:** مجاعة ضربت الجزائر بسبب قيام جيش الاحتلال الفرنسي بالاستلاء على مخازن الحبوب في القرى والمدن,ومصادرتها من أجل تعويض خسائرها في معركة القرم في روسيا ويقدر عدد الموتى حينها 800ألف شخص حسبما ذكره عالم الديموغرافيا جيلالي ساري.

انتهت بكارثة ديموغرافية أدت إلى وفاة مئات الآلاف من الجزائريين,[1]ناهيك عن ضحايا المقاومات الشعبية، وما نتج عن الاحتلال وسياسته من هجرات فردية أو جماعية وحتى القسرية[2].

وبقي عدد السكان متدني إلى غاية سنة 1886 والتي قدر فيها عدد السكان ب 2.287 مليون نسمة ، وبعد مرحلة التراجع والركود في عدد السكان بدأت مرحلة النمو البطيء والتي امتدت من نهاية القرن التاسع عشر إلى غاية الاستقلال ؛ حيث زاد عدد السكان طيلة النصف الأول من القرن العشرين ب حوالي أربعة ملايين [3]، والجدول التالي يوضح تطور عدد سكان الجزائر من 1851 إلى 1960.

الجدول رقم (1) : تطور عدد سكان الجزائر من سنة 1851 إلى سنة1960

السنة	العدد× ألف نسمة	السنة	العدد× ألف نسمة
1851	2324	1936	6202
1856	2310	1948	7460
1861	2737	1954	8775
1866	2656	1960	9602
1872	2134		
1891	3577		
1911	4741		
1921	4923		
1926	5151		
1931	5588		

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات 1981.

[1]السعيد مربيعي , التغيرات السكانية في الجزائر , المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر , 1984, ص 34.
[2]عزالدين بوهراوة ، صلاح الدين عمراوي ، "النمو الديموغرافي وتحولاته في الجزائر"، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، ع5 ، 2018، ص208-209.

1-2- تطور معدلات المواليد ومعدلات الوفيات والزيادة الطبيعية للسكان بالجزائر خلال النصف الأول من القرن العشرين

لقد خضع سكان الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وإلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى إلى نظام ديموغرافي عتيق والذي يميز الشعوب البدائية المتخلفة والتي لديها معدلات مواليد ومعدلات الوفيات مرتفعة، وهذا أمر طبيعي وحتمي لما كان يعانيه الشعب الجزائري من اضطراب في أحواله الاقتصادية والاجتماعية من جراء الاحتلال وسياسته التعسفية، وقد قدر معدل الوفيات في مطلع القرن العشرين ب32.8 ‰, أما معدل المواليد فقدر ب 37.8 ‰، وبلغتبذلك الزيادة الطبيعة للسكان[1]نسبة 0.5 % طيلة سنوات (1901-1910), لذا كانت الزيادة السكانية تتم بصورة بطيئة لكونها ترتكز بالدرجة الأولى على الزيادة الطبيعية للسكان.

ويرجع ارتفاع معدلات الوفيات إلى عدم توفر الشروط الصحية والغذائية التي أصابها التدهور خاصة مع وجود المستعمر؛ إذ أدى الانتشار الشائع للأوبئة الفتاكة المنجرة عن الأزمات الغذائية الخطيرة والمجاعات التي عرفتها الجزائر في تلك الفترةمع رداءة الوضع الصحي وعدم اتخاذ التدابير الصحية ولو بسيطة إلى ارتفاع في الوفيات .[2]

أما بالنسبة لارتفاع معدل المواليد فمرجعة إلى عقلية الإكثار من الإنجاب التي كانت سائدة, فالسكان كانوا يواجهون وحشية الاستعمار وممارساته القمعية بالإكثار من الإنجاب؛ حيث اعتبروا هذه الوسيلة هي الوحيدة والفعالة للدفاع وللمقاومة وتعويض وفياتهم, وكذلك لإثبات الذات والوجود أمام المستعمر؛ إذ رأى الجزائريون أن بقاءهم مرهون بالتفوق العددي الذي أصبح بالنسبة لهم أمرا ضروريا. بالإضافة إلى وجود ضعف درجة تطور القوى الإنتاجية, فالأولاد يشكلون ضمان لنجاح وديمومة استغلال قطعة الأرض التابعة للعائلة والتكفل بزرعها واستثمارها، وخصوصا وأن القطاع الزراعي يعد أكثر الأنشطة الاقتصادية استقطابا لفئات المجتمع حيث أن

[1] **الزيادة الطبيعية للسكان :** هي معدل المواليد مطروح منه معدل الوفيات 'إذ يقصد بمعدل المواليد العدد السنوي للمواليد لكل ألف في مجموعة سكانية معينة وكذلك الوفيات (محمد فاروق الشبول, ص 13.)

[2] جان فرنسوا تروان ، المغرب العربي الانسان والمجال، تعريب، علي التومي وآخرون، (د.ط)، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، (د.ت)، ص 235.

72% من الأهالي الجزائريين كانوا يعيشون على نمط الزراعة التقليدية ويتعاملون مع الأراضي كمصدر أساسي لرزقهم, وعلى هذا الأساس فالأطفاليعدون بمثابة سند ومعيل للعائلة في حالة العجز والكبر.[1]

وعرف سكان الجزائرغداة الحرب العالمية الأولى بداية تغير ديموغرافي، حيث شهدت معدلات الوفيات حركة انخفاض بطيئة،فخلال نصف قرن تقريبا تراجعت ببضعة نقاط (من 5 إلى 10 بالألف)،وقد تم ذلك جزئيا بفضل تركيز مصالح الصحة العمومية مكنت التعميم التدريجي ثم التحسن التقني للإجراءات الأولية، كما تم أيضا بفضل تركيز التجهيزات الاستشفائية والصحية،ويسرت هذه الإجراءات تراجع بعض العلل التي كانت إلى ماض قريب سبب نزيف بشري عنيف، ومنها خصوصا الأمراض الوبائية، وخلافا لذلك يبرز انتشار أمراض معدية وطفيلية أخرى (الخناق والسعال الديكي والحصبة والسل) خلال ما بين الحربين محدودية حصيلة التدخل الصحي الاستعماري ويكشف نقائص السياسة الصحية التي سلكتها الدولة المستعمرة ،وخلال تلك السنوات تزايدت الولادات بسبب تواصل السلوك الثقافي تجاه الانجاب وبفضل انعكاسات انخفاض الوفيات وخاصة النسائية منها.[2] لكن هذا الوضع شهد أزمة ديموغرافية خلال الحرب العالمية الثانية،حيث زاد معدل الوفيات عن معدل المواليد بنسبة واحد في الألف طيلة سنوات (1941-1945) ،فبلغ الأول 43.1 ‰ في حين بلغ الثاني 42.1 ‰, وبهذا كان التزايد السكاني الطبيعي سلبي(-0.2) .(أنظر الجدول)

ومرد هذا الخلل إلى سياسة التجنيد التي سلكتها فرنسا خلال الحرب وما انجر عنها من كثرة للوفيات ،وقلة الزيجات وبالتالي تراجع المواليد،زيادة إلى انتشار عدة أمراض وبائية, وكذلك مجازر 08 ماي 1945 التي راح ضحيتها أكثر من 45 ألف جزائري نتيجة الإبادة الجماعية والوحشية التي قام بها الجيش الفرنسي في كل من سطيف، قالمة،وخراطة .[3]

[1] حزب جبهة التحرير الوطني , المجاهد الأسبوعية , العدد 1283 , ديسمبر 1984 , ص 22.
[2] جان فرنسوا تروان، المرجع السابق، ص236 .
[3] السعيد مربيعي, المرجع السابق , ص 34.

وعقب سنوات العسر والتأزم الديموغرافي والغذائي التي كانت الموت خلالها مخيمة باستمرار طيلة الحرب العالمية الثانية، عرفت الجزائر طور نشيط واستثنائي من الازدهار الديموغرافي، والذي نتج عن التراجعفي معدلات الوفيات بسبب الانتشار المكثف وإن كان متأخرا للمواد الكيميائية(رش محلولات الد.د.ت(مبيد حشري)،الذي كان يعد أمرا أساسيا في استئصال البرداء) ولأدوية جديدة (السولفاميدات والمضادات الحيوية)،والناجم كذلك عن حملات التلقيح الجماعي،وقد نتج عن ذلك القضاء على الأمراض السارية (البرداء–الملاريا) والتراجع

المحسوس لأمراض أخرى كالسل ،وداء الزهري ففي بضع سنوات كان تراجع الوفاة أهم مما سجل خلال نصف القرن الأول من القرن العشرين.وفي نفس الوقت ما فتئ الانجاب يحافظ على مستوى جد مرتفع إن لم نقل إنه تزايد ، إذ سمح تحسن الوضع الصحي بتقهقر أمراض تؤثر سلبيا في الانجاب .[1]

وعليه يمكن القول بأن الجزائرعرفت عقب الح.ع.2. بداية ارتفاع في معدلات الزيادة السكانية، وذلك نتيجة تراجع نسب الوفيات خلال فترة الاستعمار نتيجة إدخال الطب الحديث وخصوصا الطب الوقائي في حين ظلت نسبة الولادات جد مرتفعة على اعتبار أن المجتمع الجزائري زراعي والمجتمع الزراعي يعتبر الأطفال قوة منتجة، وينظر للعائلة الكبيرة والممتدة بعين الاحترام والهيبة،كما أن الأطفال لا يعتبرون عبئا على العائلة (قلة تكاليف التربية والتعليم)،وكذلك فإن كثرة وفيات الأطفال خلال هذه الحقبة جعلت العائلة تفكر دائما في تعويض المفقود.وظل الوضع على هذا الحال إلى الاستقلال.[2]

لكن ما يمكن أن ننوه له هو كثرة الوفيات خلال حرب التحرير الجزائرية (1954-1962)، إذ قد قدر عدد ضحاياها بحوالي مليون ونصف مليون شهيد.[3]

الجدول رقم (2) : تطور معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في الجزائر من 1901 إلى 1962

[1] جان فرنسوا تروان، المرجع السابق، ص238.
[2] جان فرنسوا تروان، المرجع السابق، ص238 .
[3] السعيد مربيعي , المرجع السابق , ص 34.

السنوات	معدل المواليد ‰	معدل الوفيات ‰	الزيادة الطبيعية %
1905–1901	37.8	32.8	0.5
1910–1906	35.5	30.5	0.5
1915–1911	35.3	27.4	0.8
1920–1916	34.9	31.4	0.4
1925–1921	37.2	29.4	0.8
1930–1926	42.3	26.4	1.5
1935–1931	43.4	25.3	1.9
1940–1936	42.1	25.1	1.7
1945–1941	42.9	43.1	0.2 -
1950–1946	42.2	32.2	0.1
1955–1951	44.4	20.6	2.7
1960–1956	45.6	-	-
1965–1961	48.5	14.6	3.4

المصدر: Office Nationale des Statistiques.ONS;N ;18;Alger.19NS88.p 29

2– الديناميكيةالسكانيةبالجزائر خلال فترة (1962– 2000)

2–1 – مرحلة (1962– 1985) :

2–1–1 – تطور عدد السكان ومعدلات النمو الديموغرافي :

عرفت الجزائر منذ سنوات الاستقلال الأولى بين عامي 1961-1965 ارتفاعا في معدلات المواليد حيث بلغ 48.5 ‰ مقابل 42.2 ‰عام 1950 , بينماتراجع معدل الوفيات والذي وصل إلى 14.6 ‰بعد أن كان 32.2 ‰ خلال سنة 1950 .[1]

وقد أدى هذا الوضع الديموغرافي الجديد في الجزائر منذ فجر الاستقلال إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني والزيادة السكانية السريعة إلى درجة العجز عن التحكم في ظل الوضع الاقتصادي المتدهور والموروث من زمن الاستعمار، حيث حافظ النمو السكاني السنوي على وتيرة تفوق 3 % خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1962-1985 , مما أدى إلى تضاعف عدد السكان ، والجدول الموالي يوضح تطور عدد السكان في الجزائر للفترة(1962-1985)[2]

جدول رقم (3) يوضح تطور عدد سكان الجزائر من 1962م إلى 1985م

السنوات	عدد السكان (بالألف نسمة)
1962	10.386
1965	11.923
1970	13.746
1980	18.740
1985	21.878

المصدر: United nations population division volume II.2002.p180. الوحدة : مليون نسمة

[1] عز الدين بوهراوه, صلاح الدين عمراوي، المرجع السابق ص 208.
[2] أحمد حنفي, السياسة السكانية والتحول الديموغرافي في العالم الثالث, دراسة نموذج الجزائر ,رسالة ماجستير, جامعة الاسكندرية ,1991, ص178

نلاحظ من الجدول أن عدد السكان 1962م كان حوالي 10 مليون نسمة ليصل إلى 11.923 مليون نسمة سنة 1965 ليشهد عام 1970م حوالي 13.746 مليون نسمة ثم سنة 1980م حوالي 18.740 مليون نسمة وقدر في نهاية فترة 1985م حوالي 21.878 مليون نسمة بزيادة 8 ملايين نسمة خلال 23 سنة.[1]

2-1-2 – تطور معدلات المواليد ومؤشر الخصوبة ومعدلات الوفيات :

2-1-2-1- تطور معدلات المواليد و مؤشرالخصوبة :

على امتداد هذه المرحلة لم يكن هناك أي اتجاه رسمي نحو أي سياسة سكانيةتعمل على التحكم في النمو الديموغرافي، بل ترك الأمر لمسار النمو الاقتصادي واعتبر هذا الأخير المحدد الرئيسي لتقلبات السلوك الديموغرافي للسكان، وضمت هذه المرحلة مسارين مختلفين لمعدلات الخصوبة, مسار التسارع ومسار التقلص البطيء, إذ ارتفعت الخصوبة بداية من فجر الاستقلال بصفة مفاجئة ووصلت إلى مستوى مرتفع سنة 1966 بحوالي 8 أطفال لكل امرأة, وتأكد هذا الرقم من خلال المسح الذي أنجز في الفترة 1969-1971 والذي أعطى 8.1 طفل لكل امرأة في سنة 1970[2]، ويمكن تفسير هذا الارتفاع لمعدل الخصوبة الإجمالي إلى:

- إطلاق صراح المساجين وعودة الجزائريين الذي كانوا مجندين إجباريا في الجيش الفرنسي.
- الإقبال الكبير للسكان على تسجيل ولاداتهم نضرا لوجود حوافز مادية وعلاوات من جهة ومن جهة أخرى وجود نسبة كبيرة من الأسر التي كانت منعزلة عن كل شروط الحياة الوقائية والأمنية مما دفع المجتمع إلى تكاثر سلالتهم من أجل ضمان استمرارهم ووجودهم الاقتصادي والاجتماعي.[3]
- ارتفاع معدل الزواج وانخفاض معدل الطلاق .

[1] بلحسن بلمير,"العمليات الديمغرافية وآثارها على الهرم السكاني",الجزء الثاني ,(مجلة العلوم الانسانية, جامعة منتوري, قسنطينة,الجزائر , العدد 19, 2003),ص169

[2]Rachidbenyahia : « aperçu sur le schéma de la croissance démographique en Algérie ». revue science humaines N°34.Déc.2010 P27

[3]أحمد حنفي, المرجع السابق , ص 178.

- الزواج المبكر للنساء خاصة الريفيات منهم, مع العلم أن هذا الزواج المبكر يعمل على زيادة فترة قدرة المرأة على الإنجاب، كما أن تقدم سن الزواج الأول أدى أيضا إلى ارتفاع معدلات الخصوبة في ظل غياب أي وسيلة لمنع الحمل[1] والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول رقم (4) : تطور مؤشر الخصوبة التركيبي في الجزائر لفترة 1970 1985

السنة	1970	1977	1980	1981	1982	1983	1985
مؤشر الخصوبة التركيبي(طفل للمرأة الواحدة)	8.1	7.4	7.1	6.9	6.4	6.4	6.2

المصدر: A. Hemal&t.haffad la transition de la fécondité et politique de politique de population en: Algérie. Revue science humaines.N°12.1999.Universite mentouri.Constantine.Algerie.1999.p6

الشكل رقم (1) : تطور مؤشر الخصوبة في الجزائر للفترة 1970–1985

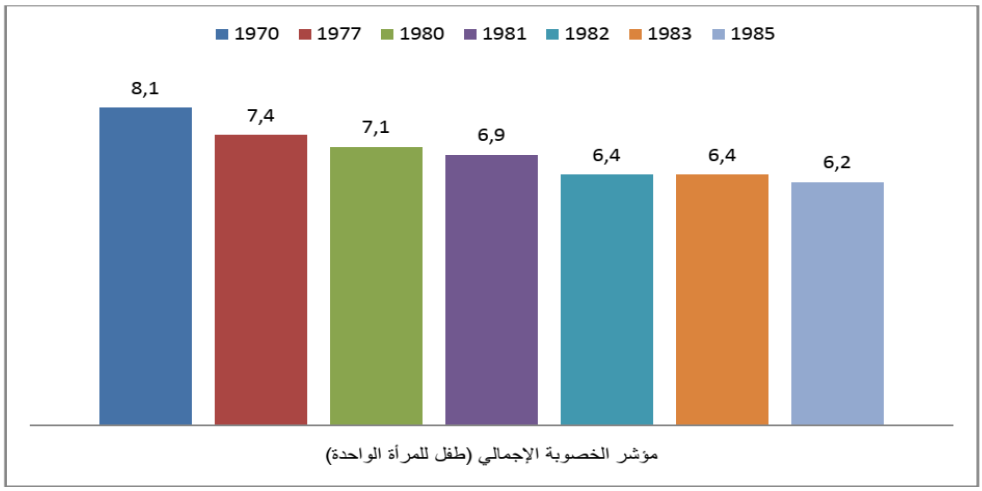

المصدر : محمد توفيق كاهي,تأثير النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر1962–2010, مذكرة ماجستير ,كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ,قسم علم الاجتماع .جامعة قاصدي مرباح , ورقلة ,2013–2014 , ص **28**.

[1]–zahiaoudaah-bedidi : fécondité et nuptialité différentielles en Algérie : l'apport du recensement de 1994 INED documents de travail N°185 Oct 2012.P2

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن مؤشرات الخصوبة التركيبية تجنحإلى التزايد منذ الاستقلال وقد وصلت سنة 1970 إلى معدل 8.1 طفل للمرأة الواحدة، لكنها بعد تلك السنوات بدأت في الانخفاض المتواصل دون أن يتم ذلك في إطار سياسة محددة تعمل على التخطيط العائلي, بحيث وصلت الخصوبة إلى مستوى 6.2 طفل للمرأة الواحدة سنة 1985 وهو أقل من المسجل في 1970 بحوالي طفلين, وتختفي وراء هذا الانخفاض المستمر لمعدلات الخصوبة التركيبية اختلافات كبيرة في هذه المعدلات حسب العوامل الاجتماعية والاقتصادية للأزواج .[1]

وأمام هذه المستويات المرتفعة من الخصوبة والوعي الذي كان يحمله المجتمع والسلطات الجزائرية بخطورة ظاهرة النمو الديموغرافي السريع, إلا أن هذه الأخيرة فضلت الحل التنموي واعتبرته حلا ايجابيا وفعالا, وذلك لخلق مناصب عمل وفتح مدارس للأطفال وتوفير الهياكل الصحية للمجتمع, وبذلك تبنت الجزائر وعلى المستوى العالمي موقفا رافضا لكل سياسة محددة للنمو الديموغرافي, بحجة أن أحسن مانع لظهر مشاكل النمو الديموغرافي هو التنمية ، وبينت هذا الموقف علنا كرائدة لدول العالم الثالث والمعارضة بشدة لأي سياسة سكانية للتحكم في النمو الديموغرافي وضد فكرة أن يكون التحكم في النمو الديموغرافي شرطا من شروط تحقيق التنمية.[2]

الجدول رقم (5) : تطور معدلات الخصوبة حسب فئات السن مابين 1970 –1985

السنوات	19 –15	24 – 20	29 – 25	34 – 30	39 – 35	44 – 40	49 – 45
1970	114	383	388	355	281	151	42
1980	69	331	331	286	265	126	25
1985	43	289	289	308	286	101	22

المصدر :عزالدين بوهراوة,صلاح الدين عمراوي, النمو الديموغرافي وتحولاته في الجزائر,المرجع السابق,ص 211**الوحدة بالألف**.

[1] G.Negadi, D.Tabutin, J.Vallin ; situation démographique de l'Algérie, Op.Cit31

[2] يعقوب عبد الله,الديناميات الديموغرافية في المغرب والجزائر,أوجه التشابه والاختلاف في التطورات الأخيرة,المؤتمر الدولي,الرابطة الدولية للديموغرافيين, ص 571.

ومن خلال هذا الجدول نرى بأن الخصوبة التي شهدتها الجزائر بعد الاستقلال حسب الفئات العمرية أنها أكبر عند النساء من الفئة 25-29 تليها الخصوبة عند النساء من الفئة 30-34 ثم تليها المتعلقة بالفئة الصغرى 20-24 ، وهي أضعف عند الفئتين 45-49 و 15-19 مما يعني أن معدلات الخصوبة ضعيفة عند الفئة الصغرى وكذا الفئة الكبرى, كما أن الخصوبة هي أكبر في الريف منها في المناطق الحضرية خاصة الفئة الأولى والفئات الثلاثة الأخيرة, كما أنها أكبر عند النساء الماكثات في البت.[1]

ومن بين العوامل التي أدت إلى ارتفاع معدلات الخصوبة نجد عدم توفر الوسائل التقنية لتنظيم الأسرة كما أنها لم تكن متوفرة للأزواج من أجل سلوك إنجابي جديد, إذ كانت أماكن عرض الخدمات قليلة جدا إن لم تكن معدومة في معظم مراكز الأمومة والطفولة والتي تعد العمود الفقري لسياسة التحكم في النمو الديموغرافي في الجزائر ، والتي هي بدورها كانت بأعداد غير كافية ومقتصرة على المدن الساحلية .[2]

ولأجل هذا ظلت معدلات المواليد مرتفعة مما أدى إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان والتي كانت ضعيفة جدا في الجزائر في بداية القرن العشرين (0.5 % سنويا)[3] ثم شهدت ارتفاعا متواضعا إلى غاية الحرب العالمية الثانية ، وبعدها بدأت تتسارع إلى أن وصلت إلى مستوى 2.3 % سنة 1950 لترتفع إلى 3.2% في كامل فترة الستينات والسبعينات والنصف الأول من الثمانينات , كما يبينه الجدول التالي :

[1]Rachid benyahia : aperçu sur le schéma de la croissance démographique en Algérie. Op.cit. P31..

[2]عبد اللطيف من ايشنهو , تجربة الجزائر : الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي , المستقبل العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , العدد 11 , 1986 , ص 78

[3]zahiaOuadah-Bedidi& Jacques Vallin Fertility and population policy in Algeria : discrepancies between planning and Outcomes. Population and development .review vol38. Issue supplementsl,Oct, 2012, P81

.

الجدول رقم (6) : تطور معدلات الولادات الإجمالي وكذا معدل النمو الطبيعي للسكان في الجزائر بين 1950-1985

السنة	معدل الولادات الإجمالي‰	معدل النمو الطبيعي %
1950	44.00	2.30
1954	49.00	3.10
1960	50.56	3.04
1962	50.40	3.10
1970	48.37	3.22
1977	45.41	3.20
1980	43.87	3.21
1981	40.04	3.06
1982	40.60	3.15
1983	40.40	3.16
1984	40.18	3.16
1985	39.45	3.11

Source : Ministre de la population : politique nationale de population à l'horizon 2010/synthéesjuil,2001. P2

2-1-2-2 – تطور معدلات الوفيات :

أما فيما يخص معدلات الوفيات الخام فقد انخفضت بشكل ملموس, وكان ذلك نتيجة التحسن الذي طرأ على أحوال السكان الصحية, فبداية من 1970 وبعد أن كان المعدل يقدر 16.7 ‰ انخفض إلى 12.9‰ بداية من 1980 ولم يتوقف عند هذا الحد بل استمر في الانخفاض إلى أن وصل إلى 7.0‰ 1987 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي

الجدول (7) : تطور معدل الوفيات الخام في الجزائر 1969-1985

السنـــــوات	معدل الوفيات الخام ‰
1970-1969	16.7
1975- 1971	15.9
1980 - 1976	12.9
1982	9.08
1983	8.81
1984	8.60
1985	8.40

Rapport interministériel sur le programme de la maitrise de la croissance démographique, Alger, 1983 .P29.30

هذا في الوقت الذي عرفت فيه معدلات وفيات الأطفال انخفاضا بطيئا لم يتجاوز 67 ‰ طيلة 25 سنة, ففي عام 1962 بلغ المعدل 131.7 ‰ , ثم انخفض إلى 130 ‰ في عام 1970, ثم إلى 112.5 ‰ عام 1978 إلى أن وصل إلى 64.4 ‰ 1987, وسجل أسرع انخفاض خلال الفترة ما بين 1962-1985 مابين عامي 1980-1981 بحوالي 18 ‰ وذلك كنتيجة مباشرة لحملات التطعيم والصحة الوقائية والجدول الموالي يوضح ذلك[1]

[1]عبد اللطيف ايشنهو , تجربة الجزائر : الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي , ص 78.

الجدول رقم (8) : تطور معدلات وفيات الأطفال في الجزائر بين 1962–1985

السنوات	وفيات الأطفال ‰	السنوات	وفيات الأطفال ‰
1962	131.7	**1974**	114.4
1963	129.1	**1975**	115.5
1964	125.3	**1978**	112.5
1965	125.1	**1980**	102.9
1967	124.1	**1981**	84.72
1968	119.6	**1983**	82.73
1969	133.1	**1984**	81.24
1970	130.0	**1985**	78.3

المصدر :- Ibid, p29-30

لهذا لم يعرف متوسط العمر المتوقع[1]تطورا كبيرا في البداية , ففي عام 1965 بلغ المتوسط 51.2(سنة) ليرتفع بعد ذلك إلى 53.3 عام 1977 , ثم إلى 55.7 عام 1979 (بالنسبة للجنسين) , ثم ليرتفع ثلاث سنوات ليصل 58.1 عام 1981 , ثم بحوالي أربعة سنوات في ظرف عامين ليصل 62.5 عام 1983 وبنفس معدل الزيادة في ظرف عام ليصل 66 عام 1984.

وعموما فقد تحققت في الفترة ما بين 1962 -1985 نتائج مرضية إلى حد ما في المجال الصحي؛ فالعلاج المجاني أصبح في متناول غالبية السكان في الجزائر ومعدلات الوفيات الخام انخفضت, وبالرغم من ذلك ظل متوسط العمر المتوقع منخفضا حيث لم يتجاوز 66 سنة, كما بقي معدل وفيات الأطفال هو الآخر في مستوياته المرتفعة مما شكل مصدرا لقلق المسئولين الجزائريين ومن ثم أدرك هؤلاء أن سياسة خفض الوفيات أو بالأحرى التنمية الصحية كانت موجهة نحو العلاج أكثر من توجهها نحو الوقاية.[2]

ولهذا قامت حملة توعوية كبيرة للجماهير لهذه المشكلة واتخذت إجراءات عديدة بهذا الصدد.

[1]**متوسط العمر المتوقع:** ويسمى مأمول العمر أو أمد الحياة وهو مؤشر يقيس المتوسط التقديري لعدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها الفرد (أحمد دردیش,"متوسط العمر عند الزواج الأول في الجزائر, دراسةديموغرافية", مجلة آفاق لعلم الاجتماع,العدد1' الرقم2,01-05-2012,ص117)

[2]عبد اللطيف ايشنهو , المرجع السابق, ص 79.

2-2 – مرحلة (1986- 2000)

2-2-1- تطور عدد السكان ومعدلات النمو الديموغرافي :

لقد عرفت هذه الفترة انخفاض في معدل النمو الديموغرافي فبعد أن كان3.4%بين 1979 -1989 انخفض إلى 2.8 % **في بداية التسعينات وذلك نتيجة** نشاط الجمعيات التي كانت تدعو إلى خفض المواليد،أما عدد السكان فقد ارتفع من حوالي 21.850 مليون نسمة سنة 1985 إلى حوالي 25.022 مليون نسمة سنة 1990 ,ثم انتقل العدد إلى 30.416 ملون نسمة سنة 2000[1] والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (9) : تطور عدد السكان في الجزائر بين 1985-2000

السنة	عدد السكان بالمليون	السنة	عدد السكان بالمليون
1985	21.850	***1993**	26.894
1986	22.499	***1994**	27.496
1987	23.074	***1995**	28.060
1988	23.696	***1996**	28.566
1989	24.349	***1997**	29.045
1990	25.022	***1998**	29.507
***1991**	25.643	***1999**	29.965
***1992**	26.271	***2000**	30.416

المصدر :1991،35،عددخاصالجزائررقم 1991إلى 1962من" مجموعاتإحصائيات" الديوانالوطنيللإحصاء.

* Données statistique ,Démographie Algérienne 2002 N°37 , 2002 P1

.

2-2-2 – تطور معدلات المواليد ومؤشر الخصوبة

شهدت مؤشرات الخصوبة التركيبية انخفاضا ملموسا بداية من الفترة الماضية (1970-1983)، وتواصل إلى غاية بداية سنوات 2000, أي أن اتجاه مؤشرات الخصوبة نحو الانخفاض كان سابقا للسياسة السكانية التي

[1] علي توبين,النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر ,مذكرة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة الجزائر, الجزائر ,2003-2004, ص 65-66.

انتهجتها الجزائر منذ 1983[1] ،ولذا يمكن القول بأن انخفاض مؤشرات الخصوبة لم ينتظر المخططات الرسمية, أنه قد بدأ منذ بداية السبعينات حينما وصلت الخصوبة إلى مستوياتها القصوى (8.1 طفل للمرأة الواحدة عام 1970) ، ثم انخفضت بداية من تلك السنوات وهذا ما يوضحه الجدول الموالي

الجدول رقم (10) : تطور مؤشر الخصوبة التركيبي في الجزائرما بين 1985–2000

السنة	مؤشر الخصوبة(طفل/امرأة)	السنة	مؤشر الخصوبة(طفل/امرأة)
1985	6.23	**1991**	4.50
1986	5.49	**1992**	4.40
1987	5.29	**1995**	4.00
1988	5.29	**1996**	3.14
1989	5.21	**1998**	2.10
1990	4.61	**2000**	*2.54

المصدر :

Ali HEMAL, Tahar HAFFAD, La transition de la fécondité et politique de population en Algérie, Université Mentouri, Constantine, Revue des sciences Humaines N°12 Algérie, 1999, p 65.

*CNES, Rapport National sur le Développement Humain , Algérie, 2006, p 83.

Direction de la population, Op.cit ,p 6.

http://perspective.usherbrooke.ca

نستنتج من خلال الجدول تطور معدل الخصوبة الذي كان في مستوى مرتفع بمعدل 6.23 طفل لكل امرأة عام 1985 لينخفض بشكل مستمر منتقلا من 4.61 طفل لكل امرأة سنة 1990 إلى 4.00 أطفال سنة 1995, ليصل 2.54 طفل عام 2000 , مسجلا انخفاضا لأكثر من ثلاثة أطفال للفترة الممتدة من 1985 إلى 2000.[2]

[1] **السياسة السكانية:** لقد عرفها ألدردجEldridge هي أساليب تشريعية وبرامج إدارية وأفعال حكومية تهدف إلى تغيير وتعديل اتجاهات السكان من أجل رخاء المجتمع .أنظر : حميدةأوكيل, أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي(دراسة حالة الجزائر), مذكرة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,قسم العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر,2004-2005, ص 163)
السياسة السكانية التي انتهجتها الجزائر 1983: صادق مجلس الوزراء على البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي وأهم ما جاء فيه حماية صحة الأم والطفل (المرجع نفسه,ص170.)

[2] Lhaocine AOURAGH, L'Economie Algérienne à L'épreuve de la Démographie, CEPED, France, 1996, p 29

ونذكر أن من أساب انخفاض مؤشرات الخصوبة في الجزائر في هذه الفترة التغيرات الاجتماعية والثقافية العميقة التي دخلت فيها الجزائر, والإجراءات التي كانت تعمل على تحسين مكانة المرأة في المجتمع بتوفير فرص التعليم والشغل لها, والتي أدت إلى تأخر سن الزواجمما قلل فرص الإنجاب لديها, ويتبين هنا أن سن الزواج بعد الاستقلال والذي أدى إلى ارتفاع مؤشرات الخصوبة في الفترة الأولى هو نفسه الذي أدى إلى انخفاضهاعندما كان في اتجاه الارتفاع.[1]

ومنذ نهاية الثمانينيات وتحت التأثير المزدوج لضعف التنمية وكذا الانتشار الواسع لوسائل منع الحمل في المجتمع تم تسجيل تباطؤ محسوس في وتيرة معدل النمو السكاني وبهذا تعتبر هده المرحلة بداية جديدة من مراحل التاريخ الديموغرافي في الجزائر حيث تعتبر سنة1986 قطيعة, فمنذ ذلك الوقت والمواليد تعرف انخفاضا واضحا والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (11) : تطور أعداد المواليد ومعدلاتها في الجزائر 1985– 2000

السنة	عدد المواليد (1000)	معدل المواليد ‰
1985	--	39.45
1986	--	34.73
1987	800	34.60
1990	775	30.94
1991	773	30.14
1992	799	30.41
1993	775	28.22
1994	776	28.24
1995	711	25.33
1996	654	22.91

[1] علي توبين, المرجع السابق , ص 67

1997	654	22.51
1998	607	20.58
1999	594	19.82
2000	589	19.36

المصدر : الدليل الاحصائي للجزائر رقم 19 , الجزائر,2001 .

يتبين من خلال الجدول الذي يغطي الفترة من 1985 إلى غاية سنة 2000 أن وتيرة الارتفاع في عدد المواليد كانت تسير بوتيرة عادية من 1985 إلى سنة 1994, مسجلة أرقام لا تقل عن 770 ألف مولود حي قبل أن تأخذ في التراجع بداية من سنة 1995 التي سجلت 711 مولود حي, و707 ألف لسنة 1998, و594 في سنة 1999 إلى سنة 2000 التي سجلت أدنى نسبة على الإطلاق بواقع 589 ألف مولود حي.[1]

واللافت للنظر هو أن هذا التراجع في عدد الولادات الذي امتد من سنة 1995 إلى سنة 2000 جاء في سياق السنوات التي شهدت تصاعدا خطيرا وغير مسبوق في طبيعة ونوعية العمليات الإرهابية (العشرية السوداء) في الجزائر والتي أخذت طابع المجازر الجماعية وعمليات الاغتيال المتفرقة وهي عامل يؤثر على عدد الزيجات وبالتالي على عدد الولادات, إلى جانب الوضع الاجتماعي المزري الذي خلفه تراجع دور الدولة في توفير أبسط الشروط الاجتماعية التي تساعد الشباب على الزواج وهذا نتيجة لانهيار أسعار البترول.

2-2-3- تطور معدلات الوفيات :

لقد شهدت معدلات الوفيات الخام انخفاضا ملموسا, وكان ذلك نتيجة التحسن الذي طرأ على أحوال السكان الصحية من بداية 1970 وبعد أن كان المعدل يقدر بـ 16.45 ‰ انخفض إلى 8.40 ‰ سنة 1985 ولم يتوقف عند هذا الحد بل استمر في الانخفاض إلى أن وصل 5.46 ‰ سنة 2000.[2]

الجدول رقم (12) : تطور النسبة الإجمالية للوفيات بين 1985 –2000

[1] محمد مسلم, المجتمع الجزائري يتجه نحو شيخوخة غير مسبوقة, الوسط التونسية , 16.07.2007
[2] عبد اللطيف ايشنهو, المرجع السابق , ص 79 80.

السنة	النسبة الاجمالية للوفيات ‰
1985	8.40
1990	6.03
1995	6.43
1998	5.82
1999	5.61
2000	5.46

المصدر :المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي , "تقرير التنمية البشرية لسنة 2000", ص303.

أما بخصوص معدل وفيات الأطفال فقد تراجع بصورة محسوسة منذ الاستقلال حيث انتقل من141.5 ‰ وفاة سنة 1970إلى 78.30‰ سنة 1985 ،ثم وصل إلى37.40‰ سنة 1998 ثم36.90‰ سنة 2000 , بينما قدرت حصيلة الوفيات عند الأطفال بـ 34.8 % من النسبة الاجمالية للوفيات 1970 وقد انخفضت إلى 16.8% سنة 1999 ثم إلى 15.89% سنة 2000 أي ما يعادل انخفاضا قدره 57.4 % خلال 30 سنة.[1]

الجدول رقم (13) : تطور نسبة وفيات الأطفال حسب الجنس بين 1985–2000

السنة	نسبة الوفيات (الأطفال ‰)		
	بنين	بنات	العام
1985	80.00	76.57	78.30
1990	60.00	55.50	57.80
1991	59.40	54.20	56.90
1992	57.70	53.00	55.40
1993	57.61	53.29	55.49

[1]نورة عمارة, النمو السكاني والتنمية المستدامة(دراسة حالة الجزائر),شهادة ماجستير ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة باجي مختار, عنابة,2012,ص 138.

1994	56.80	51.51	54.21
1995	57.94	51.68	54.87
1996	56.88	52.21	54.59
1997	59.50	53.66	56.64
1998	38.70	36.00	37.40
1999	40.20	38.60	39.40
2000	38.40	35.30	36.90

المصدر : التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000, مرجع سابق , ص 305

نلاحظ من الجدول أن معدل وفيات الأطفال من جنس الذكور يفوق معدلات الأطفال من جنس الإناث بحوالي 5 ‰ وذلك في الفترة الممتدة من 1990 إلى 1997 , ويبقى هذا التفوق المستمر لكن بفارق أقل يتراوح بين 2 و 3 ‰ حتى عام 2000 , ولا يعد معدل وفيات الأطفال مؤشرا على الوضعية الصحية للسكان فحسب بل أيضا يدل على الوضع التنموي لبلد ما .

إن التطور الملاحظ من خلال الاحصائيات المبينة في الجدول يشير إلى الانخفاض البطيء ما بين 1997/1990 لينخفض بشكل سريع سنة 1998 منتقلا من 56.64‰ سنة 1997 إلى 37.40 ‰ سنة 1998 بنسبة 20‰ ليصل إلى أدنى مستوى خلال هذه الفترة سنة 2000 (36.90‰), والبطء في الانخفاض يترجم استمرار تحسن الخدمات الموجهة لمكافحة وفيات الأطفال.[1]

أما بالنسبة لمتوسط العمر فلم يعرف تطورا كبيرا في بداية هذه المرحلة , ففي عام 1991 بلغ المتوسط 67.7 سنة لينخفض انخفاضا طفيفا بعد ذلك إلى 67.26 سنة عام 1995, ثم يثبت عند متوسط 67.7 سنة عام 1996 ونسجل ارتفاعا محسوسا سنة 1998 بمتوسط عمر 71.7 سنة ليصل إلى 72.5 سنة عام 2000 (بالنسبة للجنسين) وهو أعلى مستوى يسجله في هذه الفترة .[2]

[1] Lhaocine AOURAGH, Op.cit, p 29.

[2] نورة عمارة, المرجع السابق , ص 139.

الجدول رقم (14) : تطور متوسط العمر المتوقع حسب الجنس في الجزائر بين 1991–2000

السنة	متوسط العمر المتوقع حسب الجنس (بالسنوات)		
	رجال	نساء	العام
1991	66.9	67.8	67.7
1995	66.10	68.18	67.26
1996	66.8	68.4	67.7
1998	70.5	72.9	71.7
1999	70.9	72.9	72.0
2000	71.5	73.4	72.5

المصدر : المركز الوطني للدراسات الاقتصادية , التقرير الوطني حول التنمية البشرية , الجزائر , 2008, ص 66.

المركز الوطني للإحصاء

التقرير الوطني للتنمية البشرية , الجزائر , 2006 , ص 81

كما نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط العمر المتوقع بالنسبة للنساء أعلى من متوسط العمر المتوقع بالنسبة للرجال لأنه كما ذكرنا سابقا أن الوفيات عند الذكور أعلى من الوفيات عند الإناث , وهذا يرجع أساسا إلى تعرض الذكور للحوادث أكثر من الإناث .[1]

خلاصة الفصل الأول:

لقد عرفت مؤشرات الخصوبة منذ الاستقلال إلى بداية السبعيناتارتفاعا واضحا ،لتبدأ بعدها في التراجع ببطء إلا أن وتيرة انخفاضها تسارعت بداية من سنة 1986 ومعها أيضا وتيرة النمو الطبيعيومعدلات النمو الديموغرافي للسكان, ومع هذا عرف عدد السكان ارتفاعا كبيرا لدرجة أنه تضاعف ثلاث مرات خلال فترة (1962-2000)، وبما أن الجزائر تعتمد في اقتصادها بالدرجة الأولى على المحروقات فإن التذبذب في سوق النفط وانخفاض أسعاره جعل للتسارع في النمو الديموغرافي والزيادة السكانية الكبيرة نتائج وانعكاسات عديدة طرحت على الدولة الجزائرية مشاكل وفرضت عليها ضغوطا جمة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

[1] Lhaocine AOURAGH, Op.cit, p 27

الآثار الاقتصادية للنمو السكاني في الجزائر (1962 – 2000)

مقدمة الفصل

1- أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي

1-1على التنمية الاقتصادية والدخل الوطني

1-1-1- على التنمية الاقتصادية

1-1-1-1- مرحلة ما قبل 1986

1-1-1-2- مرحلة(1986-2000): مرحلة بروز الأزمة الاقتصادية وسياسة التنظيم العائلي

1-1-2- على الدخل الوطني

1-2 - على الدخل الفردي والقدرة الشرائية للمواطن

2- توسع الاستهلاك (تزايد الطلب على الحاجيات الغذائية) وتناقص الادخار :

2-1- توسع الاستهلاك (مشكل العجز الغذائي):

2-2- تناقص الادخار

3- مشكلة المديونية

4- **تفاقم مشكل البطالة**

خلاصة الفصل

الفصل الثاني : الآثار الاقتصادية للنمو السكاني في الجزائر (1962– 2000)

مقدمة الفصل :

لقد شكلت العلاقة بين النمو السكاني وتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة جدلا واسعا في العالم منذ السبعينات ، وتم التأكيد خلال المؤتمرين العالميين الأوليين للسكان : بوخارست (1974) والمكسيك (1984) على الارتباط الوثيق بين النمو المتسارع للسكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في دول العالم الثالث، وبما أن الدولة الجزائرية اعتمدت بعد استقلالها على التنمية ورأت بأن إنشاء الهياكل والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية من شأنه أن يعزز السيطرة على الظواهر الديموغرافية، والسؤال المطروح هل استطاعت التنمية الاقتصادية في الجزائرية مجابهة النمو الديموغرافي المتسارع بعد الاستقلال ، وكيف كانت عواقب هذا النمو السكاني على الوضع الاقتصادي في الجزائر؟

1–أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي

1–1– على التنمية الاقتصادية والدخل الوطني :

1–1–1– على التنمية الاقتصادية :

1–1–1–1– مرحلة ما قبل 1986 :

رغم ما أثبتته المناهج الاقتصادية نظريا بأن تنامي متوسط الدخل السنوي وتحسن مستوى العيش يتراجعان بقدر ما يكون التزايد الطبيعي للسكان مرتفعا وذلك بسبب الاستثمارات الديموغرافية اللازمة ، غير أن واقع الجزائر بعد الاستقلال إلى منتصف الثمانينات كذب مثل هذه الادعاءات، إذ عرفت الجزائر قبل 1986نموا ديموغرافيا سريعاوالذي تجاوز معدله 3% في أغلب السنوات وبالرغم من ذلك كان النمو الاقتصادي كبير كذلكومعدلات مرتفعة نسبيا حيث كانت تتجاوز 5 % في أغلب السنوات بفضل سياسة التنمية والتصنيع التي تبنتها الجزائر في

تلك الفترة،فكانت هذه الفترة الأكثر غنى من حيثخلق الوظائف ،مما ساهم في خفض معدل البطالة إلى حوالي 9.5 % سنة 1985 بعدما كان يمثل نسبة 32.9 % سنة 1966 و33.7 % في سنة 1976.

وندرج هنا مثالا عن السنوات الأولى من الثمانينات، حيث كان النمو الديموغرافي في النصف الأول من سنة 1980 مستقرا عند مستوى 3.2 % كان النمو الاقتصادي[1] يرتفع من 0.8% سنة 1980 إلى 3 % في 1981 ثم يتجاوز 6 % 1982 وهذا راجع لتخفيض إنتاج النفط من قبل الدول المصدرة سعيا وراء الإبقاء على الأسعار عند مستوى عال[2], ليستقر معدل النمو الاقتصادي عند حدود 5.5% في 1983-1984, وقبل ذلك كان نمو مرتفع نتيجة الأزمات النفطية المتمثلة في ارتفاع أسعار النفط خاصة في سنتي 1973 (كان الارتفاع من قبل الدول المصدرة من أجل إعادة تقييم البرميل من النفط بقيمته الحقيقية) و1978 (الحرب الخليجية الأولى).[3]

وهو ما يعني أن النمو الديموغرافي لم يكن محددا أساسيا من محددات النمو الاقتصادي, وما يبرز ذلك أيضا أن معدل النمو الديموغرافي ارتفع من 4 % سنة 1975 إلى 4.3% سنة 1976 دون أن يمنع ذلك من ارتفاع معدل نمو الناتج من 5.8% إلى 6.2% في نفس الفترة, كما أن النمو الديموغرافي بالرغم من انخفاضه من 3.2%في سنة 1978 إلى 3% في سنة 1979 فإن ذلك لم يستطع أن يمنع انخفاض معدل نمو الناتج من أقصى مستوى له وهو 10.2% إلى 7.5% في نفس الفترة, ثم إلى أدنى مستوى له وهو 0.8% سنة 1980 بالرغم من بقاء معدل النمو الديموغرافي عند مستوى 3%, ما يعني أن تباطؤ النمو الديموغرافي لم يسمح بارتفاع

[1] **النمو الاقتصادي:** الزيادة الحقيقية في الناتج القومي وفي نصيب الفرد هذا الناتج خلال فترة زمنية معينة. (محمد فاروق الشبول, المرجع السابق,ص12.).

[2] محمد بوزيان وعبد الحميد الخديمي, تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية),مجلة أداء المؤسسات الجزائرية , العدد02, 2012, ص 187.

[3] المرجع نفسه,ص188.

معدلات النمو الاقتصادي مما يمكننا أن نقول بأن تذبذب معدلات النمو الاقتصادي في هذه الفترة هو نتيجة لتذبذب أسعار النفط وهذا لارتباطه الوثيق بقطاع المحروقات.[1]

غير ان البعض يربط تسارع النمو الديموغرافي بعدم تحقيق معدلات نمو اقتصادي أكبر ,فنسب الإعالة ارتفعت بسبب النمو الديموغرافي بين 1965و1980 حيث كانت 99% 1965 وارتفعت إلى 110 في 1970 و102 في 1980 مما يمكن أن يبين حالة اقتصادية سلبية تمثلت في انخفاض الادخار وهو ما يمكن أن يكون قد أثر سلبا على النمو الاقتصادي.

هذا يعني أن النمو الديموغرافي المتمثل في زيادة عدد الأطفال يمكن أن يكون قد أدى إلى منع معدلات النمو الاقتصادي من الوصول إلى مستويات أكبر من التي تحققت فعلا, ولكن هناك فرضية أخرى يجب عدم إهمالها وهي أن يكون النمو الاقتصادي هو الذي كان له دور في تغيرات معدلات النمو الديموغرافي من خلال ما سمح به من زيادة للتوظيف وتحسين مستوى معيشة السكان مما يؤثر في معدلات الخصوبة ومعدل النمو الطبيعي خاصة إذا علمنا أن الجزائر في تلك الفترة لم تكن تتبنى أي سياسة سكانية لصالح التحكم في النمو الديموغرافي.[2]

[1] عبد الرؤوف عبادة وعبد الغفار غطاس, أثر تذبذبات نفط سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية من سنة 1970إلى 2008, الندوة الدولية حول ,الجزائر, 50 من تجارب التنمية, الدولة الاقتصاد المجتمع الجزائر , 08-09-12-2012.

[2] RafikBoukliaHassane& Fatiha Talahit : Marché du travail, régulation et croissance économique en Algérie, p 417-418.

1-1-1-2- مرحلة(1986-2000): مرحلة بروز الأزمة الاقتصادية وسياسة التنظيم العائلي

لقد تميزت هذه الفترة بميزتان وهما : تدهور الظروف الاقتصادية بسبب الأزمة العالمية سنة 1986[1] وما تمخض عنها من اختلالات على المستوى الكلي, مما قلص من معدلات النمو مع تدهور الحالة الاجتماعية أيضا بسبب الإصلاحات وما نجم عنها من بطالة متزايدة وفقر بسبب سياسةالتعديل الهيكلي الصارم[2], وبداية مسار التقلص المتواصل لمعدلات النمو الديموغرافي بداية من سنة 1986, والذي نتج عن تسارع وتيرة انخفاض الخصوبة بدية من 1986 التي جاءت في إطار التنظيم أو التخطيط العائلي وكذا تأخر سن الزواج وانتشار وسائل منع الحمل الناتجان كلاهما عن الوعي الاجتماعي الذي ميز المجتمع الجزائري خاصة مع خروج المرأة للتعليم (حيث أن 85% من البنات متمدرسات سنة 2000) والعمل[3]

وقد عرف النمو الاقتصادي انتعاشا في فترة السبعينات والنصف الأول من الثمانينيات سرعان ما بدأت تتحول إلى انكماش مع هبوط أسعار النفط 1986 (الأزمة) إلى غاية منتصف التسعينات ويظهر ذلك من خلال انخفاض معدل النمو من 3.7 % سنة 1985 (آخر سنة في الفترة الماضية) إلى 0.4 % سنة 1986 (بداية هذه الفترة) ,فمعدلات النمو في هذه الفترة وإن كانت غلبت عليها ميزة التذبذب إلا أنها كانت سالبة في أغلب سنوات الفترة من 1986 -1994 , غير أن النمو ابتداء من 1995 عرف انتعاشا بنسبة 3.8 % و 4.1% ثم 5.1 % في سنوات 1995 , 1996 , 1998 .

ومن جهة أخرى تقلص معدلات النمو الديموغرافي منتظمة ومستمرة من 3 % سنة 1986 إلى النصف أي 1.5 % سنة 2000, إلى درجة أنها أصبحت أقل من المعدل المسجل في عموم الوطن العربي الذي كان

[1] **الأزمة الاقتصادية العالمية 1986:** انهيار اسعار النفط بشكل سريع مما خلق أزمة اقتصادية حقيقية للدول المنتجة للنفط (أحمد ابراهيم أحمد, إدارةالأزمات: الأسباب والعلاج ,دار الفكر العربي, القاهرة ,2002,ص32)

[2] **التعديل الهيكلي:** هو مجموعة السياسات والاجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الانتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد(بلقاسم العباس, التثبيت والتصحيح الهيكلي, سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية, العدد31,يوليو/تموز,2004,ص 4.

[3] أحمد قطيطات, الهبة الديموغرافية, في الوطن العربي , ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الاحصائي العربي الأول, عمان ,الأردن ,12-13 نوفمبر 2007 , ص419

2.5 و 2.3% في سنتي 1995 – 2002,[1]ويرجع ذلك إلى السياسة السكانية الجديدة التي بدأت تنتهجها الجزائر منذ منتصف الثمانينيات, وأيضا تأخر سن الزواج وانتشار استعمال طرق منع الحمل وهما السببان اللذان جعلا تقلص معدلات الخصوبة الإجمالية ومعدلات الولادات الإجمالية سابقا لهذه السياسة السكانية الجديدة.[2]بسبب السياسة السكانية المنظمةففي هذه الفترة انتقل معدل الخصوبة الإجمالي من 6.2 طفل للمرأة الواحدة في 1985 إلى 2.4 طفل في سنة 2000 , وارتبط ذلك مع تقلص النمو الاقتصادي , لذا يمكن القول بأن تقلص النمو الديموغرافي قد نجد أيضا من أسبابه تدهور الظرف الاقتصادي الذي عاشته الجزائر في هذه الفترة والذي تسبب في تقليص فرص التوظيف وتدهور المستوى المعيشي للسكان، والذي أدى إلى عزوف الشباب عن الزواج بسبب ظهور أزمة السكن، حيث يعيش بالمتوسط 7 أفراد في المسكن الواحد وصارت نسبة 86 % من النساء الشابات يقطن مع حمواتهن لعدة سنوات بعد الزواج وأيضا لارتفاع تكاليف الزفاف ، وانتشار التمدن مما زاد تكاليف الأسرة وتربية الأبناء،[3]وكل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في تقليص معدلات النمو الديموغرافي، إلا أنه وفي منتصف التسعينات تبين حالة اقتصادية ايجابية نسبيا تمثلت في انخفاض مستويات الاستهلاك وزيادة الادخار مما أثر ايجابا على النمو الاقتصادي ولكن مع ذلك لم يمكن من دفع النمو الديموغرافي .[4]

[1]أحمد قطيطات, المرجع السابق , ص420.
مؤشر الخصوبة : متوسط عدد الولادات الأحياء في السنة لكل إمرأة .في سن الحمل (ديناوي أنفال عائشة , زلرواط فاطمة الزهراء, المرجع السابق, ص12.)

[2]Yves Montenay& Mehdi Lnhlou : Économie, politique et démographie au Maghreb.P.50

[3]محمد بوزيان وعبد الحميد الخديمي المرجع السابق , ص 188.

[4]نفسه، ص 189.

1-1-2- على الدخل الوطني :

الشكل (2) : تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة 1970-2000.(بالملياردج)

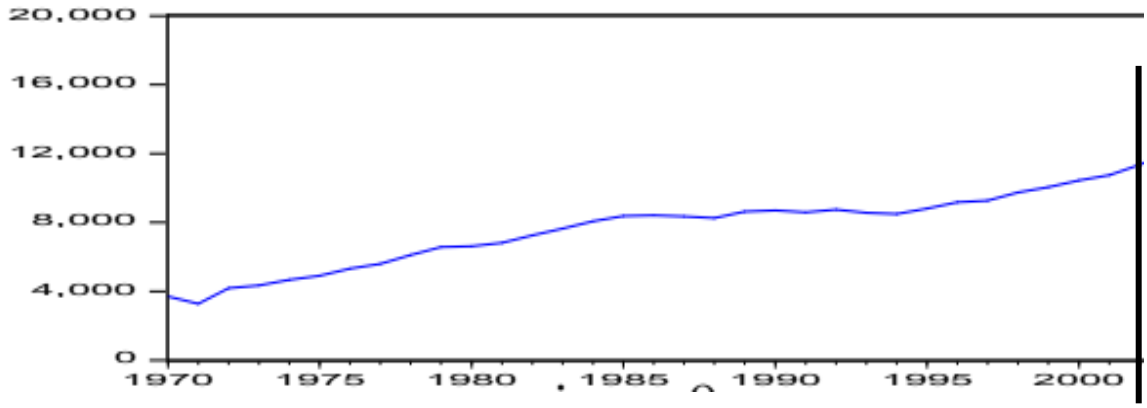

المصدر : أنفال عائشة دينواي،فاطمة الزهراءزرواط, المرجع السابق ,ص 16

يقسم الناتج المحلي في الجزائر إلى عدة فترات:

-**الفترة من 1970 إلى 1980** : في هذه الفترة ارتفع الناتج المحلي من 370 مليار دينار سنة 1970 ليصل إلى 6620 مليار دينار سنة 1980 ويعود هذا إلى إنشاء المخطط الرباعي الأول[1] من 1970-1973 والمخطط الرباعي الثاني[2] من 1974 إلى 1977

- **الفترة من 1980 إلى 1989** :وفيها ارتفع الناتج المحلي من 6620 مليار دينار سنة 1980 ليصل إلى 8079 مليار دينار سنة 1984 تزامنا مع إنشاء المخطط الخماسي الأول[3] من 1980 إلى 1984 الذي كان يهدف إلى إعادة التوازن الاقتصادي ومعالجة التراجع في بعض القطاعات,[4] لكن تطبيقه لم ينجح مما أدى إلى اعتماد المخطط الخماسي الثاني[5] 1985 إلى 1986 وتزامن هذا مع أزمة البترول 1986 فانخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 8410 مليار دينار سنة 1986 إلى 8260 مليار دينار سنة 1988, وفي هذه الفترة تبنت الجزائر سياسة التقشف لتسجيلها ركود اقتصادي في معظم القطاعات.

---

[1] **المخطط الرباعي الأول :** هو مخطط تنموي تحددت من خلاله معالم نموذج التصنيع في الجزائر (دعم وبناء الاقتصاد الاشتراكي-جعل التصنيع في المرتبة الأولى (محمد ساعد,محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري,طلبة السنة الثانية,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,قسم العلوم التجارية, جامعة ابن خلدون تيارت, 2018/2017,ص23.)

[2] **المخطط الرباعي الثاني :** جاء ليأكدللاستراتجية الصناعية (واصلت الجزائر خيار الصناعات الثقيلة) (محمد ساعد,المرجع نفسه,ص26.)

[3] **المخطط الخماسي الأول:** يهدف إلى التركيز على النشاط الصناعي بصفة عامة والمحروقات بصفة خاصة.(محمد ساعد,المرجع نفسه,ص32.)

[4] دينواي أنفال عائشة وزرواط فاطمة الزهراء, المرجع السابق,ص 16

[5] **المخطط الخماسي الثاني:** جاء بعد الصدمة البترولية 1986 يهدف إلى اصلاح ذاتي شامل لكل القطاعات على المستويين الاقتصادي والساسي (استقلالية المؤسسات العمومية) (محمد ساعد,المرجع السابق,ص37)

-**الفترة من 1989 إلى 1991** : يسجل انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي من 8700 مليار دينار سنة 1990 إلى 8590 مليار دينار سنة 1991, وهذا راجع لعدم تيسير تنفيذ الاستعداد الائتماني[1] الأول سنة 1989 والثاني سنة 1991 .

-**الفترة 1991 إلى 1993** : تسجل هذه الفترة ارتفاع النتاج المحلي الإجمالي من 8590 مليار دينار سنة 1991 إلى 8750 مليار دينار سنة 1992 نتيجة برنامج الحكومة الأول 1991 الذي كان يهدف إلى توجهات إصلاحية, وشهدت سنة 1993 تراجع الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفض إلى 8560 مليار دينار نتيجة فشل برنامج الحكومة الثاني الذي بدأ من سنة 1992 .

- **الفترة 1993 إلى 1994** : نلاحظ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من 8560 مليار دينار سنة 1993 إلى 8490 مليار دينار 1994[2] رغم تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي ولجوء الدولة إلى دعم صندوق النقد الدولي 1994 إلا أن البرنامج نجح نسبيا في تحقيق التوازنات المالية ,لكن النتائج كانت غير كافية وقد نتجت اختلالات كتزايد البطالة وارتفاع الديون الخارجية وعدم توازن ميزان المدفوعات وزيادة السكان.

- **الفترة 1995 إلى 1998** : يسجل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 8810 مليار دينار 1995 إلى 9740 مليار دينار 1998, وكان هذا نتيجة برنامج التعديل الهيكلي الثاني الذي اتبعته الجزائر في هذه الفترة , كما سجلت **فترة 1999 إلى 2000** : ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 10050 مليار دينار 1999 إلى 10720 مليار دينار 2000 نتيجة نجاح ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي وتجاوز الآثار السلبيةالتيخلفتهاالعشريةالسوداء.[3]

---

[1] **الاستعداد الائتماني:** هو تسهيل اقراض تابع لصندوق النقد الدولي أنشأ سنة 1952 ومن خلاله بمقدور البلد العضو أن يستخدم الائتماء المقدم من الصندوق في حدود مقدار معين للتغلب على الصعوبات المالية.(احصاءات الدين الخارجي,مرشد لمعديها ومستخدميها, منشورات صندوق النقد الدولي,2003,الملحق الثالث,ص265.)

[2] أنفال دينواي عائشة،فاطمة الزهراءزرواط, المرجع السابق ,ص 16

ميزان المدفوعات: هو سجل لجميع المعاملات التجارية والمالية الدولية التي يقوم بها سكان البلد

[3] أنفال دينواي عائشة ،فاطمة الزهراءزرواط, المرجع السابق, ص 17.

1-2 – على الدخل الفردي والقدرة الشرائية للمواطن :

إن للفجوة المستمرة بالاتساع بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات وما تنتجه من زيادة طبيعية عالية تأثيرا سلبيا على مستويات المعيشة لدى أفراد المجتمع إذ لم يصاحب هذا النمو السكاني السريع سياسات فعالة في نطاق التنمية الاقتصادية,[1]وباعتبار أن الناتج الفردي هو عبارة على الناتج الإجمالي مقسوم على عدد السكان, فإن الزيادة في السكان سوف تعمل على انخفاض الناتج الفردي,وحسب إحصائيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي CNES, فإن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قدر ب(0.2-) في سنة 1986 وكان نصيب الفرد منه بالدينار الجزائري 13008.773 دينار جزائري وبقي بنفس الوتيرة إلى غاية 1991 تقريبا, ثم تحسن أداؤه (الناتج المحلي) وسجل (1.5+) سنة 1992 ليتحسن معه معدل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بـ(40908.035 دج)، ثم يعود الانخفاض في سنة (1993-1994) بمعدل وتيرة قدره (2.102-) و(0.9-) على التوالي وهذا ضمن برامج التصحيحات الخارجية التي أقرتها الدولة بمعية الهيئات المالية الدولية والتي أملت شروطا أكثر ما نقول عنها تعسفية لكن كان لا مناص منها, وبعدها تحسن أداء الناتج المحلي الإجمالي سنة 1995 بمعدل تغير قدره (3.848+) فبلغ معه متوسط نصيب الفرد (71453.671دج) وبلغ ذروته سنة 1998 بمعدل قدره (5.098+), فتضاعف معه متوسط نصيب الفرد إلى (95926.075دج) وهذا مع الارتفاع الطفيف لأسعار النفط, لكن سرعان ما تهاوى أداءه مابين (1999-2000) بـ (3.2, 3.8) على التوالي.

[1]الدكتور فايزي براهيم الحبيب, المرجع السابق , ص67

الناتج المحلي الاجمالي : هو القيمة الاجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تقوم بإنتاجها أي دولة باعتباره أداة شاملة لقياس إنتاج هذه الدولة

والملاحظ عموما هو ضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذ عرف هذا الأخير معدلات متباطئة بداية من 1986 إلى غاية 2000 بسبب ضعف معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة, وذلك لارتباطه بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية .[1]

وانتشارظاهرة الفقر وتطورهايشكل سريع خلال العشرية الممتدة من 1988 إلى 1998, وحسب التحقيقات حول الاستهلاك ومستوى معيشة الأسر, التي قام بها الديوان الوطني للإحصاء في 1988 – 1995, أوضح أن هناك 14 % من المجتمع الجزائري يعيشون تحت مستوى الفقر والذي قدر على أساس ثمن الاستهلاك الغذائي والخدمات بمبلغ 311 دولار سنويا للفرد الواحد.كما بين التحقيق الذي أجراه نفس الديوان حول الأسرة سنة 1998 أن 3/2 من الأسر الجزائرية استدانت لسد النفقات اليومية من غذاء وأدوية.[2]كما أن ظاهرة الفقر لم تعد تمس فقط البطالين وعديمي الدخل, بل مست شرائح واسعة من المجتمع ولاسيما منها التي لها دخل ثابت كالأجراء والمتعاقدين والذين تدهورت قدراتهم الشرائية بفعل غلاء المعيشة كما يبينه لنا الجدول التالي:

الجدول رقم (15) : تطور نسبة المداخيل والأسعار في الجزائر في الفترة مابين 1990 –1995

السنة / المؤشر	1990	1991	1994	1995
تطور المداخيل %	15	29.5	27.4	19.3
تطور الأسعار %	23.8	33.2	31.5	20

Source : N. DEKKAR et autres. opcit, p 61.

[1] محمد ساعد, المرجعالسابق،ص 58.
[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي, تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الأول من سنة 1998, الدورة 12 ,الجزائر ,نوفمبر 1998, ص 86

2- توسع الاستهلاك (تزايد الطلب على الحاجيات الغذائية) وتناقص الادخار :

2-1- توسع الاستهلاك (مشكل العجز الغذائي):

لقد أدت الزيادة السريعة لسكان الجزائر بعد الاستقلال إلى ارتفاع الواردات الخاصة بالاستهلاك فبعد أن قدرت بـ 1.6 مليار دينار في سنة 1967 صارت 14.5 مليار دينار في سنة 1983, كما لم يصاحب ارتفاع عدد السكان والذي كان حوالي 13 مليون نسمة في سنة 1970 ثم صار حوالي 30 مليون سنة 2000 الزيادة المنتظرة في الغذاء بالإضافة إلى التوسع الكمي والنوعي للاستهلاك الغذائي للسكان , والذي تجسد في كافة الجوانب وبالخصوص في نوعية الخيارات المستهلكة وكميتها ونمط التغذية وخاصة مع ارتفاع نسبة سكان المدن بحيث قدرت نسبتهم مع مطلع عام 1980 37 %، إذ أن هناك ارتباط وثيق بين مقر الإقامة ونمط الاستهلاك، بحيث كانت نسبة 37% من سكان المدن في عام 1980 تستهلك لوحدها 44% من المواد الغذائية، كما أدى تحضر سكان الريف إلى تقلص عدد المشتغلين بالزراعة والذي هبط إلى 13% مع حلول 1984 بعد ما كان أغلبهم في الزراعة خلال الستينات.[1]

ومع جميع الأسباب التي سبق ذكرها والتي وسعت الاستهلاك الغذائي عرفت الأسرة الجزائرية أيضا توسعا في عدد أفرادها بسبب تحسن المستوى الصحي ونتج عنه تقلص عدد الوفيات إذ ارتفع حجم الأسر من 4.6 أشخاص عام 1966 إلى 5.6 أشخاص عام 1984[2], ونتيجة لذلك أصبحت المتطلبات الغذائية تسبق كل شيء بما في ذلك القيام بالاستثمارات المنتجة حيث تراوحت نسبة واردات المواد الغذائية إلى مجموع الواردات بين 17% و 32 % وهي نسبة عالية تجعل الجزائر معنية بمشكل التبعية الغذائية.

[1] أحمد هني ,اقتصاد الجزائر المستقلة, د م ج , الجزائر , 1991 , ص 73

[2] المرجع نفسه , ص 73-74.

الجدول رقم (16): تطور الواردات الغذائية بالنسبة لمجموع الواردات في الجزائر في الفترة (1980– 2000):

السنوات	مجموع الواردات (ألف دولار)	الواردات الغذائية (ألف دولار)	نسبة الواردات الغذائية من مجموع الواردات %
1980	10906	2487	23
1981	11269.52	2613	23.08
1982	10758.21	2023	18.8
1983	10395.51	2623	25.19
1984	10285.75	1758	17.06
1985	9788.58	2051	21.25
1986	9228.1	1753	18.99
1987	7024.3	1745	24.77
1988	8148.3	1809	22.2
1989	8932.6	2907	32.25
1990	10391.1	2751	26.47
1991	9049.6	2627	29.03
1992	8687.7	2160	24.86
1993	8200	2500	30.48
1994	9000	2200	24.44
1995	10200	2800	27.45
***2000**	9200	2500	26.03

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون, التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1989, ص58

* التقرير الوطني حول التمنية البشرية لسنة 2000, ص 297.

2-2- تناقص الادخار :

أدى الخلل بين النمو السكاني المتزايد وما انجر عنه من تزايد للنفقات الاستهلاكية بروز مشكل الادخار والذي يشكل حاجة ملحة للاقتصاد الوطني ونقصه يشكل ضغطا قويا على الحكومات .إذ أن انخفاضالمدخرات نتيجة اجتماعية منطقية عند ارتفاع نسبة الإعالة والناتج عن كثرة المواليد وارتفاع عدد صغار السن في الأسرة ، فتصبح الأسرة تستهلك أكثر مما تنتج ، ويترتب على هذا تدخل الدولة لزيادة النفقات على الخدمات كالمدارس والمستشفيات والمشاريع السكنية.

وفي الجزائرعرفت العشرية الأولى بعد الاستقلال مستوى ضعيف للادخار والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (17) : تطور الادخار لفترة 1964 – 1970

الوحدة : مليار دج

السنوات	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970
الادخار	3.06	3.24	3.44	4.96	5.9	6.09	7.23

المصدر : خيرة طالي,نمذجة قياسية اقتصادية لسلوك العوائل الجزائرية في ظروف التضخم,أطروحةماجستير,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة الجزائر ,2000-2001 , ص60

كماتقلص الادخار من 11.3 مليار دجفي سنة 1979 إلى 10.3 مليار دينار عام 1980, ونفس الوضعية إلى غاية 1989[1] وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (18) : تطور المداخيل والاستهلاك والادخار لفترة 1980-1989

	1980	1982	1984	1989
المداخيل	80	105.6	125.8	195.3
الاستهلاك	10.3	96.2	118.3	196.2
الاستهلاك / الادخار	87.1	9.4	8.5	9.9

المصدر : سعاد بختي , النمذجة القياسية لدول الاستهلاك العائلات الجزائرية خلال فترة 1970-1999,أطروحة ماجستير,كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, سنة 2000-2001, ص72

[1] علي حميدوش, محاولة تحليل أثر النمو السكاني على التنمية وإسقاطه على حالة الجزائر للفترة (80-93),أطروحة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر,1995 , ص143

أما في فترة التسعينات فتشير المعطيات أن الدخل المتوفر لدى الأسر يقدر بـ 2301.9 مليار دج يغطي الاستهلاك الأسري مبلغ 1978.3 مليار دج أما 323.6 مليار دج موجه للادخار [1]وهو ما يعكس ضعف الادخار في هذه الفترة إذ بلغ نسبة الاستهلاك الأسري 85.94% من الدخل لتبلغ نسبة الادخار 14.05 % أما بالنسبة للفرد الواحد بلغت النفقات 70 دولار وهي بعيدة كل البعد عن الدول المتقدمة والمقدرة بـ 2000 دولار للفرد الواحد الذي تخصصه البلدان الأوروبية علما أن الادخار يختلف حسب الفئة العمرية كما هي [2]موضحة في الجدول التالي

الجدول رقم (19) : توضيح الادخار في الجزائر حسب السن لسنة 1997

الفئة	النسبة
أقل من 17 سنة	% 14.23
من 18– 30 سنة	%27.25
من 31–50 سنة	%42.35
من 51– 65 سنة	%4.19
65 سنة فأكثر	%11.98

المصدر : طالي خيرة,نمذجة قياسية اقتصادية لسلوك العوائل الجزائرية في ظروف التضخم,مرجع سابق,ص71

نلاحظ من الجدول أن الفئة المهيمنة على مجموع المداخيل هي الفئة التي تتراوح بين 17 و50 سنة وهي الفئة التي لديها اقل دخل مستقر وهم بحاجة إلى الادخار أكثر من أجل توفير متطلبات الحياة خاصة السكن .

أما فئة 51 فما فوق تعد الفئة التي تستعمل مدخراتها في حاجياتها اليومية , ورغم ارتفاع فئة 17-50 إلا أنها ذات مردودية ضعيفة في الادخار نتيجة انخفاض المداخيل بالإضافة إلى أن النسبة العالية من هذه الفئة تمسها البطالة, وكما تقدر نسبة الادخار عند الرجال 79% وعند النساء 21 % خاصة أن النساء تشكل نصف

[1]المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي , التقويم الظرف الاقتصادي والاجتماعي, السداسي الأول , الدورة 23 , 2003, ص 190
[2]طالي خيرة, المرجع السابق, ص194
الادخار : هو الجزء من الدخل الغير مخصص للاستهلاك والذي يودع عادة في حسابات بنكية جارية أو يستخدم على المدى القصير.

المجتمع لتعكس مدى الانخفاض في الادخار, وكذا ارتفاع فئات العمر الصغرى التي تعد مستهلكة فحسب حيث تكمن إحدى نقاط ضعف الاقتصاد لارتفاع نسبة الإعالة, إضافة إلى فئات كبار السن وضعف مشاركة المرأة .[1]

3- مشكلة المديونية :

أدى النمو السكاني بمعدلات مرتفعة وما رافقه من تقلص المداخيل وعدم قدرة الدولة على الوفاء بمتطلبات أعمال الاستثمار والتنمية, والتي عملت الجزائر للوصول إليها, ونتيجة انخفاض أسعار البترول ابتداء من 1986 ظهر العجز المستمر في الميزان التجاري, وارتفعت المديونية ؛ فبعد أن كانت بين عامي 84-85 و 85-86 حوالي 4 مليار دولار وصلت في سنة 1986 إلى 22.251 دولار والجدول الموالي يوضح تطور المديونية بالجزائر:

الجدول رقم (20) : تطور الديون الخارجية للجزائر بين فترة 1980 إلى 2000

الوحدة مليار دولار

السنة	المديونية
1980	19.365
1986	22.251
1990	27.875
1994	29.5
1996	33.6
1998	30.47
1999	31.8
2000	30.4

المصدر : سالمشرماط , اشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الوطنية في الجزائر, (اطروحة ماجستير ,كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية , جامعة الجزائر , دفعة1999-2000),ص 107.

نلاحظ من الجدول أن المديونية بلغت أقصاها في سنة 1996 حيث قدرت بـ 33.6 مليار دولار مع العلم أن خصائص المديونية الجزائرية على شكل قروض طويلة الآجال وذات فوائد مرتفعة مكبلة الاقتصاد الوطني بشروطها

[1] حميدة أوكيل، المرجع السابق, ص 140

المجحفة, هذا الارتفاع في حجم الديون ومعها الفوائد جعلها تستحوذ على نسبة كبيرة من المداخيل بالعملة الصعبة وارتفاع نسبتها .[1]

وانطلاقا من هذا الوضع المعقد بات أمام الحكومة الجزائرية أربع تحديات (ملفات) من الوزن الثقيل , فكان لا خيار أمامها سوى اتفاقية "ستاندباي[2] " التي ترعاها المنظمات الدولية

وتمثلت هاته الملفات في :

الملفالأول : يتمثل في العمل على بعث النمو من جديد.

الملف الثاني : يتمثل في البحث عن حل عاجل للمديونية الخارجية.

الملف الثالث: يتمثل في السعي لإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

الملف الرابع : يتمثل في وضع آليات لضبط العمل السياسي وتحقيق السلم الاجتماعي.

وعلى هذا الأساس سطرت الحكومة برنامجا لمعالجة هذه الملفات. وعقد خلال فترة (1989-1991) اتفاقيتين سريتين بينها وبين الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي)[3]، في إطار طلبها للعون المالي، واشترط صندوق النقد الدولي في الاتفاق الأول (**ستاندباي 30 ماي 1989**) على الجزائر تطبيق سياسة نقدية صارمة لإجراء تغيرات هيكلية في هذا المجال والتي منها تخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار,

والتفتح على الأسواق المالية الدولية وتحرير الأسعار, وفي مجال السياسة النقدية كانت نتيجة تلك الإجراءات ارتفاع نسبة الإيرادات الجبائية من الناتج المحلي الإجمالي من 27.6% سنة 1989 إلى 28.4 % سنة 1990, تقلص الطلب الإجمالي بسبب فرض قيود على الواردات, تراجع حجم الاستثمارات العمومية نتيجة تخلي الدولة

[1] سالمشرماط ,المرجع السابق , ص107.

المديونية: هي العملية التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الأموال في اتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة.

[2] **اتفاقية ستاندباي:** هو اتفاق الجزائر مع الصندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989 على تقديم 155.7 مليون دولار مع التزام الجزائر بعدة شروط (محمد ساعد,المرجع السابق,ص42)

[3] **الصندوق النقد الدوليوالبنك الدولي:** مؤسستان شقيقتان ضمن منظومة الأمم المتحدة تشتركان في هدف واحد (رفع مستويات المعيشة في بلدانها الأعضاء) تتبع المؤسستان منهجين متكاملين لتحقيق هذا الهدف حيث يركز الصندوق النقد الدولي على قضايا الاقتصاد ويركز البنك على التنمية الاقتصادية طويلة الآجال والحد من الفقر.(محمد ساعد, المرجعالسابق،ص 47)

عن تمويل المؤسسات العمومية ' في حين ارتفعت المديونية الخارجية من 22.25 مليارددولار سنة 1986 إلى 27.87 مليار دينار سنة 1990.[1]

ونظرا لعدم تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية من خلال تطبيق الاتفاق السابق وأمام ارتفاع المديونية لجأت الحكومة الجزائرية إلى الصندوق النقد الدولي في اتفاق ثاني (اتفاق الاستعداد الائتمائي 03 جوان 1991)لطلب المساعدة من جديد لفك الضائقة المالية التي كانت تتخبط فيها, وتحصلت بموجبه على قرض مقداره 400 مليون دولار على أربع دفعات, وتم الاتفاق تحت الشروط التالية: إعطاء استقلالية كاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية وتخفيض قيمة العملة (تقليص الدعم الموجه للمواد الاستهلاكية, تحرير الأسعار ورفع الدعم الكلي مع نهاية 1991 وتحرير التجارة الخارجية , وتخفيض النفقات العمومية وخوصصة المؤسسات.[2]

4- تفاقم مشكل البطالة :

إن كل تغير في المحددات الديموغرافية من شأنه أن يكون له أبعاد على القوى العاملة ، إذ أن ميل الهرم السكاني نحو الفئات الصغرى ينعكس على مجمل وضع القوى العاملة الحالي والمستقبلي ، إذ أن الزيادة على الإنفاق العام (الصحة – التعليم – الإسكان) يضعف الاستثمارات المنتجة مما يقلل فرص توفير مناصب الشغل لمواجهة متغيرات السكان والقوى البشرية, والقوى العاملة مستقبلا , كما يؤدي الاختلال الحاصل في توفير هذه المناصب العجز عن مسايرة التنمية .

فقد عرفت البطالة تطورا ملحوظا في الجزائر فبعد أن كانت نسبتها تفوق 30 % يعد الاستقلال حيث قدرت في سنة 1966 ب 32.9 % انخفضت إلى 8.7 % في سنة 1984 ، ومنذ سنة 1985 اتجه معدل البطالة نحو الارتفاع بسبب أزمة النفط التي شهدتها هذه الفترة ، حيث سجل ذروته بنسبة 21.4 % عام 1987 أي

[1] مدني بن شهرة, الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية),دار الحامد للنشر والتوزيع,2009, ص 32
[2] محمد ساعد,,المرجع السابق , ص 42-43.

بزيادة تزيد على 12 نقطة خلال عامين ، ومنذ ذلك الحين اتجه المعدل تصاعديا حيث سجلت ذروة أخرى للبطالة سنة 1999 حين بلغت نسبة 30% .

إذ أنه وفي إطار تطبيق برامج التكيف الهيكلي وخاصة فيما يتعلق بسوق العمل وخصخصة المؤسسات والشركات العامة تم فصل جماعي للعاملين فيها ، إذ قدر عدد العمال المسرحين بـ 30000 عامل,إضافةلعامل التزايد السكاني وما خلفه جبل طفرة المواليد (السبعينات والثمانينات) إلى سوق العمل ، ومع الصدمات النفطية أصبحمن الصعب الحفاظ على مستويات التوظيف .[1]

وتبعا لمعدلات البطالة فان الجزائر تعد من فئة الدول ذات المعدلات الأكثر ارتفاعا في مجال البطالة والذي قدر 17 % فأكثر .[2]

الجدول رقم (21) : تطور معدلات البطالة في الجزائر لفترة 1990–2000

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	*00
البطالين (مليون نسمة)	1.16	1.23	1.34	1.52	1.66	2.11	2.20	2.31	2.33	2.52	2.53
%	19.7	20.3	21.3	23.1	24.4	28.3	28.1	28.3	28.6	29.3	28.9

المصدر : أحمد شقير,الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على البطالة والتشغيل حالة الجزائر (أطروحة ماجستير,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, الجزائر, دفعة 2000–2001), ص 207

* الديوان الوطني للإحصائيات, الجزائر بالأرقام, 2003ومرجع سابق, ص 12–13.

ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى مجموعة من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية :

- النمو الديموغرافي المتزايد نتيجة عدم تنظيم النسل وكذا تحسن مستويات الصحة, الأمر الذي صعب من استيعاب هذا التزايد.

[1] أحمد شقير, "الاصلاحية الاقتصادية وأثرها على البطالة والتشغيل",حالة الجزائر, أطروحة ماجستير,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, الجزائر,2000-2001,ص 176

[2] نفسه , ص 207.

- الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عرفها الاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية 1986 والتي توقفت معها المشاريع الاستثمارية الأمر الذي تفاقم معدلات البطالة, إذ لم يتعد عدد المناصب 75 أف منصب شغل (خلال الفترة 1985 -1989) في حين كان 140 ألفمنصب شغل (1980-1984).
- تدهور المستوى المعيشي الناتج عن ارتفاع مستوى التضخم أدى إلى إحداث كساد واضح في السوق المحلي وقد نجم عن ذلك خسائر وإفلاسات ضخمة, ترتب عنها تسريح أعداد كبيرة من العمال .
- التزام الجزائر بتحرير التجارة الخارجية وخفض الرسوم الجمركية تمهيدا لانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة, وهذا ما شجع عمليات استيراد منتجات يتم إنتاجها محليا مما أدى إلى تعرض الصناعة الوطنية إلى منافسة غير متكافئة مما أدى إلى إفلاس العديد من المؤسسات.
- عدم مواكبة النظام التربوي والتكويني لمتطلبات الكفاءة المهنية للاقتصاد الوطني.[1]

كما تشير الإحصائية إلى اختلاف نسبة البطالة حسب الجنس والمناطق إذ تتزايد بين الإناث عن الذكور رغم تناقصها نظرا لدخول المرأة عالم الشغل كما تزداد بين أصحاب المؤهلات العليا.

والجدول الموالي يوضح توزيع البطالين حسب الجنس والمنطقة لسنة 2000.

الجدول رقم (22) : توزيع البطالين في الجزائر حسب الجنس والمنطقة لسنة 2000

السنة	نوع السكان	المنطقة	الذكور	الإناث	المجموع	النسبة %
2000	**البطالون**	حضرية	1340788	236443	1577231	62.8
	2510863	ريفية	884357	49275	933632	31.2

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات, الجزائر بالأرقام,2003,مرجع سابق ,ص 12

[1] ناجي بن حسين ومحمد الهادي مباركي وعبد الحليم عيساوي"البطالة في الجزائر دراسة تحليلية"مجلة الاقتصاد والمجتمع,المجلد الأول, العدد 1 ,2002-09-20, ص 119 .

يعكس الجدول السابق ارتفاع نسبة البطالة في المناطق الحضرية بنسبة 62.8 % بينما بلغت نسبة البطالين في المناطق الريفية 31.2 % وهذا الاختلاف بين سكان الأرياف والمدن بسبب الهجرة الزائدة (النزوح الريفي) بحثا عن مناصب الشغل ومغريات المدينة وظاهرة التحضر وعدم قدرة المدن على تلبية الطلبات المتزايدة للوافدين إليها, أما عن توزيع البطالين حسب فئة العمر فيوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (23) : توزيع البطالين في الجزائر حسب الفئة العمرية لسنة 2000

الفئة العمرية	البطالين	الفئة العمرية	البطالين
19 –15	393441	**44 –40**	93287
24 –20	687958	**49 –45**	72662
29 –25	578954	**54 –50**	58163
34 –30	280890	**59 –55**	18169
39 –35	158596	**60 أكثر**	/

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات, الجزائر بالأرقام,2003,مرجع سابق ,ص 13

يعكس الجدول أعلاه أن أكبر نسبة البطالة كانت للفئة العمرية بين 20-24 سنة بنسبة 29.40% تليها فئة 25-29 سنة بنسبة 24.74% تليها فئة 15-19 سنة بنسبة 16.81% وهو ما يعكس تزايد البطالة بين الشباب المؤهلين الداخلين الجدد لسوق العمل (بطالة إدماج) هذا ما يوضح أن أي زيادة لعدد السكان يترتب عليه ارتفاع في عدد البطالين خاصة الشباب منهم, علما أن العاطلين على العمل بدون مستوى تعليمي يتقلص من سنة إلى أخرى بسبب سياسة توسيع وتعميم التعليم لكل طبقات المجتمع وقدر إحصاء ما يقارب 90% من العاطلين عن العمل ذات مستوى تعليمي متوسط منهم 4.5% متحصلين على شهادة التعليم العالي.[1]

[1]التقرير الوطني للتنمية البشرية,2002, مرجع سابق , ص 293.

كما أن البطالة مست كذلك العنصر النسوي إذ تعد مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في الجزائر ضعيفة حيث قدرت ب 8 %في سنة 2000 في حين نجدها تمثل حوالي 20% من إجمالي النساء اللاتي يتجاوز أعمارهن 15 سنة فما فوق في الوطن العربي و50 % في البلدان المتقدمة ، وهو ما يعكس ظاهرة البطالة فئة النساء في الجزائر وخاصة وأنها تمثل ما يقارب نصف المجتمع الجزائري.[1]

وأخيرا يمكن القول أن الزيادة السكانية السريعة وما ترتب عليها من ارتفاع للفئة الشابةمع عجز الدولة عن توفير الشغل شجع الشباب على اللجوء للهجرةوبنوعيها الشرعية وغير الشرعية كوسيلة لا يجاد حل للبطالة، وهذا ما انجر عنه خسارة الجزائر لطاقة شبانيه هائلة وخاصة ذوي الكفاءات أو ما يعرف بالأدمغة، لتدفع بذلك الجزائر تكلفة التعليم والتكوين لتجني بذلك الدول المستقبلة ثمار هذه العمالة، كما تفقد الجزائر فئة شبانية من المفروض أن تكون دافعا لمسار التنمية لو استغلت استغلالا رشيدا.

[1] الأمانة العامة لاتحاد الغرفة العربية , أسواق العمل العربية في ظل المتغيرات , دراسات اقتصادية, عمان , الدورة 35, 1998, ص 293.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن الزيادة السكانية الكبيرة التي عرفتها الجزائر عقب الاستقلال مع عجزها على مسايرة هذا النمو الديموغرافي بتنمية فعلية وجادة وفي كل القطاعات وخاصة قطاعي الزراعة والصناعة واعتمادها بالدرجة الأولى في اقتصادها على المحروقات جعل هذا النمو لا يمر دون تضحيات كانت بدايتها بنسف النظام السياسي والاقتصادي الذي تبنته الجزائر بعد الاستقلال وهذا ما انجر عنه انعكاسات أمنية واقتصادية خطيرة والتي ستنعكس بدورها على الوضع الاجتماعي.

الآثار الاجتماعية للنمو السكاني بالجزائر

(2000 – 1962)

مقدمة الفصل

1- **فتوة المجتمع الجزائري**

2- **الضغط على الخدمات الاجتماعية**

2-1 التعليم

2-2 - الصحة

2-3 - السكن الكهرباء / النقل والمواصلات / البريد / الاتصال الانترنت/ الهاتف

3- **انتشار الفقر وتدني المستوى المعيشي**

4- الهجرة بنوعيها

5- الضغط على الموارد البيئية

خلاصة الفصل

الفصل الثالث : الآثار الاجتماعية للنمو السكاني بالجزائر (1962 – 2000)

مقدمة الفصل :

إن الانتقالية الديموغرافية وما يصاحبها من تحولات كبيرة في الحركة الطبيعية للسكان : الولادات، والوفيات, تعد من العوامل الأساسية المؤثرة في الهرم السكاني أوفي التركيبة العمرية للسكان، وتؤثر هذه الأخيرةفي التنمية الاجتماعية والتي تنعكسبدورهاعلى مستوى الخدمات المقدمة وبالدرجة الأولى في قطاعاتالصحة والتعليم والسكن,كما تظهر انعكاساتها على الوضع الاجتماعي بصفة عامة .وهذا ما سنحاول أن نستشفه من خلال حالة الجزائر في فترة ما بعد الاستقلال.

1- فتوة المجتمع الجزائري:

لقد نتج عن النمو الديموغرافي السريع بعد الاستقلال ارتفاع نسبة الفئة العمرية (0-14)،فتم تسجيل نسبة متوسط سنوي بقيمة 42% لهذه الفئة من إجمالي السكان خلال الفترة (1962-2000)، وسجل أعلى مستوى لهافي سنة 1971 بنسبة 48.4 % , ورغم اتجاه نسبة هذه الفئة نحو الانخفاض بسب تراجع معدلات المواليد ومؤشرات الخصوبة حيث سجلت 30.40% سنة 2000، إلا أنه تبقى الفتوة هي السمة البارزة للمجتمع الجزائري بحيث ظلت فئة الأقل من عشرين سنة تمثل ثلث السكان وهذا ما يطرح ويشكل تحديات كبيرة على الجهود المبذولة والتي يتعين بذلها في التنمية وخاصة في قطاعات التعليم والصحة والسكان...[1] والجدول والشكل التالي يوضح ذلك

[1]نعيمة أمزيان,الآثارالسوسيو اقتصادية لحدث التقاعد على فئة العمر الثالث (دراسة ميدانية على فئة المسنين بلدية باب الزوار),مذكرة ماجستير في علم اجتماع ديموغرافي, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية , جامعة الجزائر, سنة 2004-2005, ص20.

الجدول رقم : (24) : تطور الفئة العمرية (0–14سنة) في الجزائر (1960–2000)

السنوات	(0– 14) النسبة %
1960 ـ 1664	46.004
1965 ـ 1969	48.202
1970 ـ 1974	47.906
1975 ـ 1979	46.127
1980 – 1984	45.128
1985 – 1989	43.516
1990 – 1994	40.483
1995 – 1999	35.174

المصدر : http://perspective.usherbrooke.ca/

أما بالنسبة لتطور نسبة الفئة العمرية (15 – 64)فتم تسجيل متوسطسنوي لها قدر ب54.1% من إجمالي السكانخلال الفترة 1962–2000 ، كما تم تسجيل أعلى نسبة لها خلال هذه الفترة سنة 2000 حيث بلغت 65.09 %, بينما سجل أدنى مستوى بنسبة 47.4% سنة 1971 , وهذا يعني أن هذه الفئة من السكان آخذة في الارتفاع [11]وهذا ما سيفرض ضغوطا على سوق الشغل وقطاع السكن .[2]

[1] نورة عمارة , المرجع السابق , ص 151
[2] حميدة أوكيل, المرجع السابق , ص 130.

الجدول رقم : (25) : تطور الفئة العمرية (15–64 سنة)في الجزائر (1960–2000)

السنوات	(15– 64) النسبة %
1960 ـ 1664	50.707
1965 ـ 1969	47.208
1970 ـ 1974	47.89
1975 ـ 1979	49.803
1980 – 1984	51.101
1985 – 1989	52.87
1990 – 1994	55.845
1995 – 1999	60.73

المصدر : http://perspective.usherbrooke.ca/

2– الضغط على الخدمات الاجتماعية :

2–1 التعليم :

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذل والاستثمارات الضخمة التي رصدت لإنشاء المدارس والمنشآت القاعدية, إلا أنه في ظل النمو السكاني المتزايد وتأثيره على التركيب العمري باعتباره تركيبا فتيا, إذ بلغت نسبة الفئة السكانية في سن التمدرس في الجزائر (5–19سنة) في تعداد 1966 حوالي 37.5% وفي تعداد 1977 حوالي 39.4% و 38.4% سنة 1987[1], هذا التعداد يبين أن هناك 5.1 مليون طفل التحقوا بالمدارس مقابل 1.4 مليون طفل لم يتوجهوا إليها قط,[2]وبسبب سياسة تعميم التعليم التي رسخت سنة 1976 مجانية التعليم و إلزاميته على جميع الأطفال الذين يتراوح أعمارهم ما بين 6 –14 سنة ، وباعتبار الجزء الأكبر من

[1] N. DEKKAR et autres. La démographie algérienne face aux grandes questions de société, CNEAP, FNUAP, Alger, Mai 1999, p 10.
[2] ONS. Alger en questions chiffres, Alger, 1988, p 6

خدمات التعليم والصحة يوجه عادة لهذه الفئة العمرية ،فإن ارتفاع نسبة هذه الفئة شكل ضغطا على هذه الخدمات نظرا لمحدوديتها وعدم تمكنها مناستيعاب كل هذه الأعداد, مما أدى إلى اكتظاظ الأقسام فوصل عدد تلاميذ القسم الواحد إلى 35 تلميذ بالمرحلة الأساسية ناهيك عن تدني المستوى ومردودية التعليم.[1]

ولا يقع تدني قطاع التربية والمستوى التعليمي ومسؤولية إنتاج الأفراد وتنمية قوة العمالة الوطنية على عاتق المؤسسات التعليمية فحسب بل ترجع بالأساس إلى الحكومة الجزائرية, والتي سارعت في مطلع الستينات إلى بناء منظومة تربوية تجمع قيم الأمة, وحرصت على تكوين الإطارات وبأكبر عدد ممكن باحثة عن الكم على حساب الكيف متجاهلة كل سياسة عقلانية, وذلك انطلاقا من وضعية صعبة بمعدل أمية وصل 88% بعد الاستقلال, فحظيت المنظومة التربوية بمكانة خاصة من حيث الهياكل والميزانية المخصصة لها،وذلك لمسايرةالنمو السكاني السريع حيث سجل إلى غاية بداية الثمانينيات ما يقارب 700 ألف طفل جديد كل سنة .[2]

الجدول رقم (26) : تطور عدد التلاميذ للتعليم بأطواره الثلاثة في الجزائر لفترة 1979 –2000

السنة /عدد المتمدرسين	80 –79	85 –84	90 –89	95 –94	2000 –99
عدد التلاميذ للطورين الأول والثاني	3061250	3414705	4027612	4548827	8443313
عدد الذكور	1786669	1945662	2228829	2462377	6178705
نسبة الذكور%	%58.36	% 56.98	% 55.34	% 54.13	% 53.24
عدد الإناث	1274581	1469043	1798783	2086450	2264608
نسبة الإناث %	%41.64	%43.02	% 44.66	% 45.87	% 46.76

[1] التقرير الوطني للندوة الدولية للسكان والتنمية , القاهرة من 5-13 سبتمبر 1994, الجزائر,1994, 53.
[2] علي حميدوش, مرجع سابق , ص158.

عدد التلاميذ للطور الثالث	737902	1252895	1408522	1651510	1895751
عدد الذكور	452519	740307	829684	923813	987143
نسبة الذكور %	% 61.33	% 59.09	% 55.84	% 55.94	% 52.07
عدد الإناث	285383	512588	578838	727697	908608
نسبة الإناث%	% 38.67	% 40.91	% 44.16	% 44.06	% 47.93

المصدر : مشروع تقويم الظرف الاقتصادي والاجتماعي, 2003,مرجع سابق,ص13.

نلاحظ من الجدول تطور عدد التلاميذ بالزيادة المستمرة وهذا راجع خاصة للنمو السكاني من جهة وسياسة الحكومة في تعميم التعليم, بالإضافة إلى الارتفاع المستمر لنسبة الإناث وهو ما يعكس تعميم نفس الحقوق وتكريس مبدأ ديمقراطية التعليم في جمع الأطوار ومجانيته, كما بلغت نسبة التمدرس عند الأطفال بين 6 و15 سنة حوالي 91.53 % , ونفس الشيء ينطبق على التعليم الثانوي.

ورغم هذا فإن معدل الأمية لا يزال كبير، خاصة وأن للجزائر أعلى معدلات الأمية بين الدول العربية الأكثر سكانا كمصر, السودان, المغرب, اليمن, حيث بلغ معدل الأمية للفئة العمرية 15 سنة فما فوق 22 % للذكور و43 % للإناث، كما اختلفت بين الريف والمدينة حيث لوحظ أن هناك أكثر من 90% من الأطفال المتمدرسين هم من شمال الجزائر وانخفضت هذه النسبة إلى أقل من 70% في المناطق الجنوبية والمناطق القروية, ومما يدل على أن المنظومة التربوية ذات مردودية جد ضعيفة من خلال العدد الهائل للمتسربين إذ بلغ 426.624 سنة 2000 .[1]

أما في ما يخص الإنفاق على التعليم فقد بذلت الجزائر جهودا استهدفت تحسين معدلات القيد والنوعية, وتجسدت في البرامج الشاملة للتعليم المجاني وفي ارتفاع المبالغ المخصصة للإنفاق على التعليم, إذ قدرت نسبة

[1]بشير التجاني ,التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية, بن عكنون, الجزائر ,2000, ص 58

الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج 5.1% في الجزائر وقدرت حصة النفقات العمومية للتربية بـ 11.38 % من ميزانية الدولة سنة 2000 .وما يزيد من أعباء الدولة إذا ما أضفنا التعليم العالي الذي عرف هو الآخر تطور في عدد الطلبة بنسبة 11.3 % سنة 2002 ,[1]

كما بلغ عدد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التخرج 22533 طالبا موزعين بنسبة 54.60% ماجستير, 27.87% دكتورة دولة, كما بلغ عدد الأساتذة 17780 أستاذ, كما عرفت ميزانية التعليم العالي ارتفاع 16.2 % سنويا بين 1999-2001 ويمثل 5 % من ميزانية التسيير ،إن استعراضنا لهذه الأرقام يدل على العبء على ميزانية الدولة وما يتطلب من إطارات وهياكل ضخمة لتضمن التأقلم مع المتغيرات الاقتصادية في التعليم ، وأمام هذه النفقات المتزايدة من أجل التخرج بشهادة جامعية ليجد الإطار نفسه أمام واقع مر(البطالة) ليصبح الخيار الوحيد أمامه الهجرة لتفقد بذلك الجزائر أموال طائلة من أجل

تعليمه ومن أجل أن يكون دافعا لمسار التنمية ليصبح عائقا لها, علما ان الجزائر تتصدر قائمة الدول العربية بالإضافة للمغرب من حيث الإنفاق على التعليم العالي , لتبلغ 25 % مقارنة بـ 23 % بالمغرب و 21 % في ليبيا لتبرز معالم الأعباء التي تتحملها الدولة من أجل تحقيق التعليم لكل أبنائها وما يتطلبه من مجهودات نظير زيادة عدد التلاميذ .[2]

إن حيوية المشاريع التعليمية وزيادة إنتاجها تتأثر بشدة الضغوط المالية للميزانية مما يجعلها تتعرض لزعزعة أنظمتها التعليمية ترجع لعدة عوامل منها الزيادة السكانية التي أدت إلى زيادة نفقات التعليم

بصورة مخيفة وفقا للحقائق التالية :

- ظهور الهياكل السكانية ذات القاعدة العريضة للأطفال وارتفاع نسبة الإعالة.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي, تقرير حول المنظومة التربوية, الجزائر , أكتوبر 1993, ص 33.
[2] أوكيل حميدة, مرجع سابق , ص 151.

- توجه جزء كبير من موارد التعليم إلى قطاع الخدمات وبالتالي الحد من إمكانية التوسع في القطاعات الإنتاجية .
- إن النمو السكاني السريع سوف يزيد من حدة مشاكل التعليم وخاصة في مجال الإنفاق وإلزامية التعليم الأساسي وتحقيق الاستيعاب الكامل ومحو أمية الكبار.[1]

2-2 – الصحة :

أضاف النمو السكاني أعباء إضافية لميزانية الدولة لما تتطلبه من جهود ومبالغ طائلة وكفاءات عالية, فوتيرة النمو السكاني السريعة فاقت القدرة على توفير الحاجات

المطلوبة لاسيما من حيث توفير الرعاية الصحية أو الموارد البشرية , وقد عرفت الجزائر ارتفاع نسبة التغطية الطبية للسكان رغم نقص بعض الاختصاصات في 7562 نسمة سنة 1970 إلى طبيب لكل 962 نسمة سنة 1999 ، والصيدلة من 40648 نسمة لكل صيدلي إلى 6.511 نسمة لكل صيدلي سنة 1999 [2]وهذا ما يوضحه الجدول التالي

[1] محمد متولي غنيمة,"تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر أساليب جديدة", الطبعة الثانية, القاهرة, الدار المصرية اللبنانية,2002, ص 33.

[2] عميرة حويدة , المرجع السابق , ص 87

الجدول رقم (27) تطور نسبة تغطية السكان بالأطباء في الجزائر من 1970 إلى 1999

السنة	نصيب السكان من كل طبيب	نصيب السكان من كل صيدلي	نصيب السكان من طبيب أسنان
1970	7562	40648	52192
1974	5675	27978	3696
1977	3948	18828	18283
1980	2193	16892	11038
1984	1746	16474	8700
1988	1200	13133	3901
1991	1034	9958	3391
1994	1066	8028	3542
1996	1033	7389	3645
1999*	962	6511	3704

SourcrONS.Retrospectives statistiques 1970-1996.Alger.1999.pp37-38-39

*المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. تقرير حول الدواء أرضية من اجل مشروع نقاش إجتماعي ,الدورة العامة 19 , الجزائر , نوفمبر 2001, ص 88.

وبهذا نلاحظ تطورا مستمرا وملموسا في نسبة التغطية لمستخدمي الصحة حيث نلاحظ أن التفاوتات الجهوية في هذا الميدان قد خفت حدتها بشكل معتبر فيما يخص الأطباء العامين , الصيادلة , أطباء الأسنان.إلا أنه في مجال الأطباء المتخصصين فلا تزال الفروق الجهوية في توزيعهم واضحة وضوح الشمس فالولايات الثلاثة الكبرى الجزائر, وهران, قسنطينة , يتمركز بها 53 % من الأطباء الاختصاصيين في القطاع العام و 34 % في القطاع الخاص [1],كما يوضحه الجدول الموالي

[1]المجلس الوطني لاقتصادي والاجتماعي, التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998, المرجع السابق , ص 41

الجدول رقم (28) توزيع الأطباء بنوعيهما العام والخاص ,وكذا أطباء الأسنان والصيادلة في مختلف الوطن في 31-12-1997

نوع / الإختصاص والمنطقة	أطباء عامون ومختصون	أطباء أسنان	صيادلة
الوسط	12510	3529	1485
الشرق	7431	2095	1296
الغرب	6369	1785	935
الجنوب الشرقي	1449	414	237
الجنوب الغربي	555	143	68
مجموع الوطن	28344	7966	4022

Source Ministere de la Sante et de la Population. Statistiques sanitairrs .annee 1997.Direction de la Planification. Alger.Sep.1998. p7.

وبهذا نلاحظ فوارق في نسبة التغطية الصحية حسب الولايات للأطباء العامين والخواص حيث تراوحت سنة 2000 من طبيب واحد لكل 395 ساكن في الجزائر العاصمة إلى طبيب واحد لكل 2589 بولاية الجلفة , ومن أخصائي واحد لكل 860 ساكن في الجزائر العاصمة إلى أخصائي واحد لكل 17800 ساكن بتسمسيلت[1]

ومع مطلع التسعينات ألغي الدعم المالي لأسعار الأدوية وأصبح العلاج نصف مجاني تقريبا في القطاعات العمومية, وتطورت المنظومة الصحية التابعة للقطاع الخاص, مما نجم عنه نظاما علاجيا متباينا, أحدهما ناجع تستفيد منه الفئات الأكثر يسرا وثراء, والثاني أقل جودة للفئات الأقل غنى , فالتعديل الهيكلي على المستوى الصحي للسكان ظهر جليا وذلك من خلال عودة الأمراض المعدية كالكوليرا والتيفوييد.

[1] المجلس الوطني لاقتصادي والاجتماعي, التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2003, الدورة العامة 25 , الجزائر, ديسمبر 2004 , ص 57

وبعد التسعينات انتقلت أسعار الدواء إلى أضعاف لما كانت عليه في الثمانينيات حيث أصبح يدفع مبلغ ماليا للإقامة في المستشفى زيادة على مصاريف الدواء الغير المتوفر في المستشفيات ,مما يضطر المريض إلى إجرائها خارج المستشفى عند الخواص, وهي بذلك ليست في متناول الجميع مما يؤثر سلبا على صحة المواطنين.[1]

2-3 – السكن الكهرباء / النقل والمواصلات / البريد / الاتصال الانترنت, الهاتف

أدى التوسع السكاني إلى استهلاك قدر كبير من الإرادات على حساب قطاعات تعد ذات أولوية من أجل التنمية, وبلغت حصة النفقات للخدمات الأساسية 57% على امتداد عشرية الثمانينيات وبداية التسعينات بالإضافة لنفقات الخدمات العامة في حدود 16 % ومنه نستنتج تطور الخدمات الأساسية والعامة .

- **السكن :**

لقد تضاعف النمو السكاني ثلاث مرات في غضون 40 سنة انجر عنه في أغلب الأحيان توسع فوضوي للسكن والتركيز على تلبية الكم على حساب الكيف (إهمال المعايير العمرانية) ورغم أن المستعمر ترك ما يزيد عن نصف مليون شقة عملت على سد العجز مؤقتا,[2] وتم برمجة 20.545 مسكن في المرحلة الأولى من التخطيط للفترة الممتدة من 1967-1969 و 41.115 مسكن ما بين 1970-1973 و156.681 مسكن ما بين 1974-1977 [3], إلا أن ذلك لم يتحقق إلا بنسبة ضئيلة جدا مقارنة مع النمو الديموغرافي الذي كان آنذاك, حيث أنجز حوالي 45.201 مسكن فقط ، وعليه فإنه منذ 1979 زادت أزمة السكن تعقيدا أكثر فأكثر.

وفي المخطط الخماسي الأول 1980-1984 تم تصريح بإنشاء 450 ألف مسكن منها 300 ألف حضري ولكن لم يتحقق الهدف رغم الأموال والمساحة التي خصصت للبناء, حيث لم يتم إنجاز سوى 135 ألف مسكن فقط, وفي المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 لم يتحقق سوى 64.70% مما برمج , ليتم تسليم 350 ألف مسكن منها 204 ألف مسكن حضري و 146 ألف مسكن ريفي.[4]

---

[1] عميرة جويدة , المرجع السابق , ص 90.

[2] التقرير الوطني للتنمية البشري, 2002 , المرجع السابق , ص 131

[3] Nadir Abdellah. BENMATTI. L'habitat du tiers monde cas l'Algérie, SNED, Alger, 1982, p 178.

[4] وزارة السكن , وثيقة تبين بعض مؤشرات السكن,طلب/تسلم/آفاق1996, السنة والصفحة غير مذكورين.

وما يمكن قوله أن الانفجار الديموغرافي الذي عرفته الجزائر في سنوات الستينات والسبعينات كان له تأثير وخيم على قطاع السكن، حيث أن عدد السكان تضاعف ثلاث مرات مابين التعداد الأول والأخير 1966-2000 أي من 12 مليون إلى 30 مليون, بينما حظيرة السكن تضاعفت مرتين فقط أي من 000 908 1 مسكن إلى 493 053 4 مسكناوبهذا بقيت كثافة المسكن مرتفعة 6.77 شخص و7.55 في تعداد 1998.[1]

- **التوصيلات الكهربائية** : تشير التقديرات أن نسبة التغطية عرفت تطورا ملحوظا من 64.16% سنة 1983 لترتفع بعد خمسة سنوات إلى 72.7%كما بلغت سنة 2000 نسبة 88.8%.[2]

- **النقل والمواصلات** :

توضح جميع المؤشرات تدهور مستوى المرافق والخدمات في المدن الجزائرية التي أصبحت محدودة لمواجهة تزايد عدد سكان الحضر ومن بين هذه المؤشرات اختناق المدن الكبرى بحركة المرور نتيجة الزيادة المرتفعة لعدد السيارات, وعدم تطور شبكة الطرق لتلبية متطلبات حركة المرور المكثفة بها, كما أن وسائل النقل الحضري أصبحت عاجزة عن تلبية احتياجات تنقل السكان خلال رحلاتهم اليومية, وأحسن مثال حركة المرور بمدينة الجزائر العاصمة, وهران , قسنطينة, عنابة, لهذا يستلزم التفكير الجيد والتخطيط المحكم لتوفير الهياكل القاعدية والضرورية لميدان النقل بصفة عامة, كضرورة تجهيز المدن الجديدة والأحياء السكنية بجميع الخدمات الضرورية للتخفيف من درجة الاختناق.[3]

- **توصيلات المياه** : عرفت التغطية ارتفاعا من 51.6% سنة 1983 إلى 89.3% سنة 1989 لتصل سنة 2000 حوالي 90 % بالرغم من التفاوت بين الريف والحضر.

- **توصيلات الغاز** : رغم أن الجزائر تحتل المرتبة الثالثة عالميا في إنتاج الغاز وأن الاستهلاك النهائي بلغ 11.2 مليار م^3 بزيادة قدرها 7.9 % تمثل نسبة 13.9 % استهلاك السكان رغم أن نسبة التغطية لا

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي , التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998, المرجع السابق , ص 64.
[2] مشروع التقويم الاقتصادي والاجتماعي , 2003, المرجع السابق , ص 57
[3] بشير التجاني, المرجع السابق , ص 60.

تزال ضئيلة حيث قدرت سنة 1983 بـ 14.34 % ليصل 29.8 % سنة 1992 لتبلغ نسبة 37% سنة 2000.

- **خدمات الهاتف** : تعرف نمو بطيئا مقارنة بخدمات الكهرباء والماء بعد أن قدرت نسبة التغطية سنة 1983 بـ12.93% و13 % سنة 1987 لتصل 20.1% سنة 1992 , لتصل 34.5 % سنة 2003 كما بلغ عدد المتزودين حوالي 1.620.204 ساكنا وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالزيادة المعتبرة لعدد السكان .[1]

خدمات الصرف الصحي : أدت الزيادة السكانية والتوسع العمراني في الجزائر إلى تنامي الطلب على الخدمات الأساسية اللازمة للوفاء باحتياجات المواطنين في المدن والقرى , ويأتي من بين أولويات هذه الخدمات خدمة الصرف الصحي لارتباطها الوثيق بصحة الإنسان وبيئته , كما تتحمل الدولة تكاليف مالية باهظة من كلفة معالجة الأمراض المحتملة انتشارها وتقدر نسبة المستفيدين من خدمة الصرف الصحي 73% تتفاوت بين الحضر والريف، فتصل 90% في المناطق الحضرية و47% في الريف ،وعلى الرغم من هذا المعدل إلا ان العدد الفعلي لغير المستفيدين من هذه الخدمة ليس فقط يقل في الريف بل أيضا في المدن بسبب زيادة معدلات التحضر والنمو السكاني لتواجه الدولة مشاكل بيئية وصحية بالإضافة إلى مظاهر أخرى كارتفاع عدد المطاعم المدرسية وما يستلزم من مبالغ ضخمة وطرق وموصلات وإعانات لنفقات العلاج, منح مخصصات طلابية وغيرها .[2]

3- انتشار الفقر وتدني المستوى المعيشي :

لقد عرفت ظاهرة الفقر تطورا سريعا خلال العشرية الممتدة مابين 1988 – 1998، وهذا راجع لارتفاع نسبة الإعالة في الجزائر نتيجة ارتفاع معدل الولادات وانخفاض معدل التشغيل, وحسب إحصائيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي CNES, فان الدخل في متوسطه لكل ساكن انخفض من 2800$ سنة 1987 إلى 1350$

[1] مشروع التقويم الاقتصادي والاجتماعي , 2003, المرجع السابق , ص 57
[2] صندوق النقد العربي وآخرون, التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000.

سنة 1997, وفي المقابل انخفضت القدرة الشرائية من 4500$ لكل ساكن إلى 2000$ في هذه الفترة, فإذا اعتبرنا أن مستوى الفقر يتحدد عند 500$ أمريكي وهو المقياس العالمي فإن عدد سكان الجزائر الذين يصلون إلى أقل من هذا الحد كان 8.7% سنة 1987 ليرتفع إلى 26% أي 4/1 من السكان بنسبة 7 ملايين نسمة سنة 1997[1] .

ويجدر بالذكر أن فئة البطالين وعادمي الدخل ليس الفئة الوحيدة التي مسها الفقر بل شملت أيضا الأجراء الذين تدهورت قدراتهم الشرائية بفعل غلاء المعيشة , وبهذا ظهرت عدة أمراض ناتجة عن الفقر مثل عودة مرض السل من جديد بعد ما تقلصت نسبة انتشاره , حيث انتقل في ظرف ثلاث سنوات فقط من 32 حالة لكل 100.000نسمة سنة 1993 إلى 43 حالة لكل 100.000 نسمة سنة 1996.[2]

وانتشرت ظاهرة الفقر بالأخص في المناطق المحيطة بالمدن, في المنطقة الساحلية والرعوية والجزء الجنوبي من الأطلس الصحراوي, وهذه المناطق تفتقر إلى السكنات المؤمنة بالمياه الصالحة, والصرف الصحي الحسن, والمرافق العامة كالمستشفيات والمدارس والنوادي الرياضية وغيرها, كما يحتل فيها الفقر المدقع نسبة مرتفعة بسبب انعدام العمل وانتشار البطالة, وارتفاع نسبة الإعالة وفقدان مرافق العمل نتيجة لموقعها الجغرافي واعتبارها مناطق جبلية. [3]

4- الهجرة بنوعيها :

الهجرة الداخلية:

تعد الهجرة من المظاهر الهامة لحركة السكان داخل الوطن منذ الاستقلال وتعكس معظم الحركات السكانية التي حدثت في الجزائر، وجل الدراسات العلمية والمناقشات والآراء حول موضوع الهجرة وخاصة الداخلية منها، أن

[1] N. DEKKAR et autres. Op.cit, p 61

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي , تقرير حول التنمية البشرية 1998, المرجع السابق , ص 162.

[3] نادية بن دراوة, قياس الفقر ومكافحته (دراسة حالة الجزائر), مذكرة شهادة ماجستير في نظريات الكميات المطبقة , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, قسم العلوم الاقتصادية, جامعة ابن خلدون , تيارت2008-2009 , ص 18.

الريفيين أكثر هجرة من سكان المدن والذكور أكثر من الإناث وأن الأشخاص في فئات السن الشابة أكثر ميلا للهجرة من الفئات الأخرى, ومعظمهم من فئات العزاب الذين لم يعد لهم عمل في مناطقهم الأصلية.

وفيما يلي سنحاول أن نقدم وصف تفسيري موجز حول شكل الحركة السكانية الداخلية للمواطنين بين مناطق المجتمع الجزائري وذلك من واقع نتائج تعداد الرابع الوطني للسكان سنة 1998 والهدف منها التعرف على حجم الهجرة الداخلية في الجزائر وأي المناطق جذبا للسكان وأيها أكثر طردا, حيث لوحظ أن الولايات الكبرى التي تقع على الشريط الساحلي

سجلت صافي هجرة ايجابي باستثناء ولاية جيجل التي سجلت صافي هجرة سلبي يقدر بـ 19129- شخصا بينما ولاية الجزائر 24907 فردا ووهران 40950 فرداوعنابة 5578 شخصا، إضافة إلى هذه المناطق نجد مناطق أخرى جاذبة للسكان مثل سطيف وقسنطينة, وهذا الوضع خلق توزيع غير عادل للسكان بين المدن الشمالية والجنوبية وظهور عدة مشاكل في المدن المستقبلة منها الاكتظاظ وانتشار البيوت القصديرية وقلت فرص العملوانتشارالآفاتالاجتماعية.[1]

الهجرة الخارجية :

عرفت الجزائر نوعين من الهجرة الخارجية أولها الهجرة الشرعية حيث ارتفع عدد المهجرين من 121.34 ألف سنة 1970 وبعد تأزم العلاقات السياسية الفرنسية الجزائرية بعد تأميم المحروقات 1971 واتخاذ كلا الحكومتين موقف توقيف حركة الهجرة , الجزائر عام 1973 وفرنسا 1974 انخفضت الهجرة تدريجيا ليصل إلى 93.30 ألف مهاجر سنة 1990, مما حتم على الشباب الجزائري اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية ليعود ويرتفع من جديد ويصل إلى 164.41 ألف مهاجر سنة 2000 هذا نتيجة لانتشار الحروب والصراعات السياسية التي خلقت عدم استقرار أمني (العشرية السوداء) مما جعل المجتمع الجزائري يلجأ إلى الهجرة تفاديا لأداء الخدمة الوطنية التي

[1] نور الدين عيساني, التحول الديموغرافي وأشكال الأسرة في ظل التغير الاجتماعي في الجزائر المستقلة, دراسة احصائية تحليلية لنتائج التعداد الجزائر1977,1987,1998, اطروحة شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع, كلية العلوم الانسانية والاجتماعية, جامعة الجزائر,2008-2009, ص 129.

كانت بمثابة الطريق إلى الموت، كما أن السبب الرئيسي لكلا نوعي الهجرة هو الارتفاع المطرد لظاهرة البطالة وبالتالي البحث عن فرص العمل وتحسين المستوى الاجتماعي.[1]

5– الضغط على الموارد البيئية :

- **المياه**

تعاني الجزائر من ضغوطات شديدة على مواردها المائية المتاحة, ويعتبر وضعها حرج قياسا بمعدل نصيب الفرد من المياه المتجددة, إذ لا يتعدى نصيب الفرد الواحد 600 م^3 سنة 1970, نتيجة لعدة أسباب منها الجفاف الذي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال إضافة إلى الزيادة السكانية وما يرافقها من زيادة الطلب على المياه بمعدلات كبيرة لمواكبة هذا النمو السريع, ومن المتوقع أن يزداد الوضع المائي الجزائري تأزمنا في المستقبل وهو ما قد يعيق النمو الاقتصادي والاجتماعي, ويمثل هدر المياه ظاهرة خطيرة تهدد بفقدان قسط كبير من الموارد المائية, إذ يعتبر الطلب الفردي على مياه الشرب في اليوم مرتفعا نسبيا إذ يبلغ 180 لتر[2] , وهو في زيادة مستمرة بسبب الزيادة السكانية إضافة لزيادة الطلب لغرض الزراعة ولتحقيق الاكتفاء الغذائي لتبرز العلاقة الطردية بين زيادة السكان وزيادة الطلب على المياه فمن 600 مليون م^3 سنة 1970 إلى حوالي 1500 مليون م^3 سنة 2000 والشكل التالي يوضح تطور الطلب المنزلي على المياه في الجزائر.

الشكل رقم (3) : تطور الطلب المنزلي على المياه في الجزائر (1970–2025)

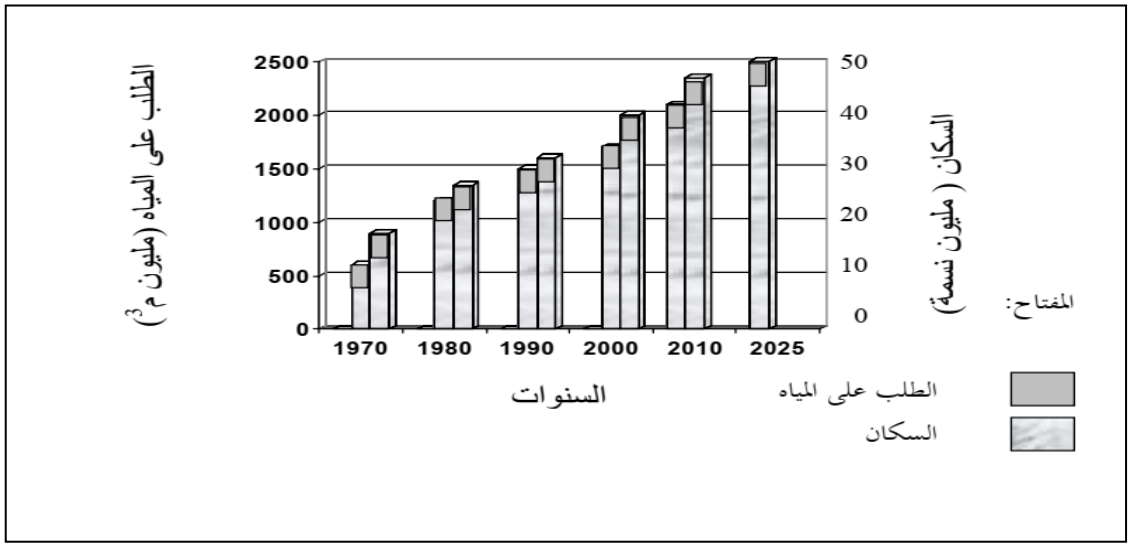

المصدر : احصائيات الديوان الوطني للإحصاء وتخصيص الموارد المائية

[1] أنفال عائشة دينوايوزرواط فاطمة الزهراء, المرجع السابق , ص 15.
[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد , 2001, المرجع السابق , ص 83.

- **التوسع على حساب الأراضي الزراعية :**

تخسر الجزائر سنويا مساحات زراعية هائلة التي يتم تحويلها إلى مباني, مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق, انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية من 1.1 هكتار في عام 1962 إلى 0.35 هكتار عام 1980, بالرغم من كون الجزائر أكبر بلدان القارة الأفريقية, غير أن مواردها لا تتناسب مع ما يمكن انتظاره من مثل هذه المساحات لأنها محدودة ومعرضة للظروف المناخية وسوء توزيعها على الأقاليم مما يعرض أخصب و أحسن الأراضي لأخطار محققة من خلال اكتساح العمران المتميز بالتسارع وسوء التحكم فيه,[1] وقد اكتسحت الأراضي الفلاحية الخصبة في الكثير من الحالات بسبب المنشآت العمرانية المتمثلة في بناء السكن والمناطق الصناعية والتلوث الصناعي, وقد لوحظ سهولة التعدي على الأراضي الفلاحية في القطاع العام وأملاك الدولة, وقد قدرت مساحة الأراضي الزراعية التي اكتسحها التوسع العمراني في الجزائر من 1962 إلى غاية 1992 بحوالي 150 ألف هكتار وجهت لإنجاز المناطق السكانية الجديدة أو لإنجاز المناطق الصناعية والمنشئات الصناعية الكبرى وتوسيع شبكة الطرق والمواصلات والأحياء العشوائية.[2]

ومع عدم تحقيق توازن اجتماعي واقتصادي بين مناطق الجهات الريفية ومراكز الجذب في المدن أد إلى تفاقم المشكلة حيث أن عملية إحلال وتجدد السكان ستكون بالطبع أكثر حدة في مناطق الجذب, وامتداد المدن سيطر بطريقة عشوائية وغير منتظمة على حساب الأراضي الزراعية ولا يحترم أي قانون أو قيد أو شرطا وبموجب النمو الديموغرافي السريع فإن حاجيات المدن إلى الأراضي الزراعية الصالحة للبناء في تزايد مستمر,لذلك فإن المدينة تستهلك باستمرار أراضي جديدة على حساب المجال الزراعي, وعلى سبيل المثال فالأراضي التي كانت تستغل في الزراعة بين سنتي 1994 و1995 قدرت

[1] بشير التجاني , المرجع السابق , ص 59.
[2] بشير التجاني, المرجع السابق , ص 60.

بـ 40.651.820 هكتار وانخفضت في ظرف سنة واحدة أي بين سنتي 1995-1996 أصبحت تقدر بـ 40.541.000 هكتار أي انخفاض بحوالي 110.820هكتار.[1]

- **انتشار التلوث البيئي**

تلوث الهواء:

أدى النمو الديموغرافي والسياسة غير المناسبة للتهيئة العمرانية إلى حصر النشاطات في السواحل مما ضر بالتنمية المستدامة, إن هذه العوامل إضافة إلى سوء التحكم في التصنيع زاد من تفاقم التلوث بكل أشكاله (الهواء-الماء-التربة) إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سلمية وغير صحية لتقليل التكلفة, مما زاد من ضخامة مشكلة التلوث في الجزائر كما زاد نسبة الأمراض الخاصة بالتنفس والصدر كالحساسية والربو, حيث سجلت 900.000 حالة حسب التحقيق الخاص بالأوبئة الذي أنجز سنة 1996, ويقدر الإحصائيون أن نسبة 25 % من الحالات المرضية راجعة لتلوث البيئة.

وتعتبر سنة 1994 السنة المرجع لانطلاق عملية إحصاء انبعاثات غازات الدفيئة[2] في الجزائر, حيث كشفت الأرقام المحصل عليها وفق الطريقة المعتمدة من قبل الهيئة الحكومية الدولية لمراقبة تغير المناخ وهيئات أخرى, جملة القطاعات المسؤولة عن انبعاث غازات الدفيئة على النحو التالي[3]:

النشاطات المرتبطة بالطاقة 67% ,فقدان الأراضي والغابات 13% نشاطات قطاع الفلاحة 12% قطاع النفايات 5 % ويتصدر قائمة الغازات المسببة لارتفاع درجة حرارة الأرض قطاع الأنشطة ذات الصلة بالبترول.

[1] عميرة جويدة, المرجع السابق، ص 122.
[2] **الغازات الدفيئة:** هي غازات تساهم في تدفئة جو الأرض السطحي (الاحتباس الحراري) ولها خاصة امتصاص الأشعة تحت الحمراء .
[3] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي , مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000 , المرجع السابق ص 183.

تلوث الماء:

أدت الزيادة السكانية السريعة واكتظاظ المدن بسبب النزوح الريفي إلى قصور في خدمات الصرف الصحي وصعوبة التخلص من مخلفاته إضافة إلى تسرب المياه الكيميائية والمبيدات الحشرية إلى تسرب المياه القذرة والوديان وتلوث المياه الجوفية لزيادة الإنتاج الزراعي وتلبية الاحتياجات السكانية للمياه ، وزيادة على ذلك انخفاض حصة الفرد من الماء الصالح للشرب والانقطاع المتكرر له وقدم شبكة التوزيع زاد من خطورة تلوث الماء ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة انتشار الأمراض المتنقلة عبر المياهوالتي خلفت آثار صحية مميته كالإصابة بأمراض معوية كالكوليرا , الدفتيريا , الالتهاب الكبدي الوبائي, الملاريا ، فخلال الفترة 1993-1996 من 28.66 حالة إلى 35.45 حالة لكل 100.000 نسمة وتعتبر الإصابة بمرض التفوئيد أكثر الأمراض انتشارا, حيث تمثل لوحدها ما بين 44 – 47 % من مجمع الأمراض المتنقلة عبر المياه.[1]

إضافة إلى مختلف الآثار على الحياة البيولوجية للكائنات الحية الأخرى، ومنذ سنة 1990 صنفت 23 ولاية من بين 48 ولاية كمناطق خطر وبائي كبير, وهذا لارتفاع عدد المصابين بالأمراض الراجعة للمياه الغير صالحة للشرب.[2]

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي , مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 1998 , المرجع السابق ص 146.
الغازات الدفيئة: هي غازات تساهم في تدفئة جو الأرض السطحي (الاحتباس الحراري) ولها خاصة امتصاص الأشعة تحت الحمراء (
[2] المرجع نفسه , ص 150.

خلاصة الفصل :

يتضح لنا مما سبق أن الجزائر لم تعان من خطورة النمو السكاني السريع إلا بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986, حيث عجز النظام الاقتصادي عن تلبية احتياجات السكان, وعندها اعتبر النمو السكاني عقبة أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والرفع من المستوى المعيشية, فالنمو السكاني ومن خلال التوزيع الجغرافي غير المتساوي والتحضر أحدث ضغطا كبيرا على السكن ونوعية التعليم وسوء الخدمات الصحية، وكذلك التوزيع غير العادل للمشاريع التنموية على مستوى الوطن.

بالإضافة إلى ذلك فقد كان للنمو السكاني في الجزائر آثار سلبية على الموارد الطبيعية والنظام البيئي وخاصة المياه وقد أدى ارتفاع الكثافة السكانية بمنطقة الشمال ضغطا متصاعدا على الأراضي الخصبة ,كما أن كل الجهود الفعلية التي بذلت في مجال تطوير شبكات توزيع المياه وشبكة الطرقات والطاقة وشبكات التطهير تلاشت أمام الكثافة السكانية الهائلة ويضاف إلى الهجرة الداخلية التي كانت سببا في التوزيع الغير عادل للسكان بين المدن الشمالية والجنوبية وظهور عدة مشاكل في المدن المستقبلة من الاكتظاظ وانتشار البيوت القصديرية والآفات الاجتماعية.

خاتمة

الخاتمة

إن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على حقائق الوضع السكاني في الجزائر والإلمام بتلك الآثار المترتبة على محاولات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لهذا فقد تطرقنا في الفصل الأول إلى النمو السكاني في الجزائر 1962-2000 حيث شهد الخصوبة ارتفاعا منذ الاستقلال لتصل إلى مستويات قياسية بداية من 1970, وبعدها بدأت تتراجع ببطء إلا أن وتيرة انخفاضها تسارعت بداية من سنة 1986 ومعها أيضا وتيرة النمو الطبيعي, وكان هذا بسبب تغيير السياسة السكانية من سياسة التشجيع على النمو الديموغرافي إلى سياسة تعمل على التحكم فيهباعتبار أنه أحد أهم الأسباب التي أدت إلى عرقلة مسيرة التنمية والبقاء في دائرة التخلف والفقر, لتتحول إلى سياسة تنموية شاملة تعتمد على نشر التعليم للجميع والتوعية بخطر النمو الديموغرافي السريع دون التدخل في السلوكيات الديموغرافية للأسرة .

وبعد ذلك تناولنا في الفصل الثاني أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي حيثاتضح لنا أن الجزائر مثلها مثل الدول النامية مرت بمرحلة النمو السكاني السريع ولم تع بخطورة المشكلة إلا بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986 حيث عجز النظام الاقتصادي عن تلبية احتياجات السكان, وعندها اعتبر النمو السكاني عقبة أمام محاولات الرفع من مستوى المعيشة, فالنمو السكاني ومن خلال التوزيع الجغرافي غير المتساوي والتحضر أحدث ضغوطا كبيرة على سوق العمل,وتفاقم مشكل البطالة والمديونية بالإضافة إلى ذلك فقد كان له آثار سلبية على الدخل الوطني والدخل الفردي وتدني القدرة الشرائية .

ثم تناولنا الفصل الثالث الذي كان بعنوان الآثار الاجتماعية للنمو السكاني فقد أدى التزايد السكاني في الجزائر إلى تلوث الهواء والماء عن طريق التخلص من النفايات والازدحام في المدن بسبب التوزيع الغير منتظم للسكان والتزايد المستمر لسكان الحضر,وزيادة الضغط على الموارد الطبيعية وخاصة المياه. و على السكن ونوعية التعليم وسوء الخدمات الصحية.

النتائج :

أولا: نستطيع أن نقول أن هناك علاقة عكسية واضحة ولا جدال عليها بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي والاجتماعي, إذ كلما زاد معدل النمو السكاني لدولة ما ازدادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع والنمو الاقتصادي الغير مستدام الذي يهدد البيئة العامة, إلى جانب المشاكل الاجتماعية الأخرى كالنزوح الريفي والبطالة والفقر التي تعجز السياسات الاقتصادية في معظم الأحيان عن مواجهتها.

ثانيا:إن ارتفاع الخصوبة يسهم مباشرة في الفقر, إذ يقلل من فرصة المرأة ويضعف الإنفاق على تعليم الأطفال وصحتهم ويستبعد التوفير ويزيد من ضعف الأسرة وانعدام أمنها وانخفاض معدلات الأجور وغرف تدريس مكتظة لا تسمح بإدخال تحسينات على مستوى التعليم.

ثالثا : إن كثرة الأطفال في الأسرة ونمو السكان بسرعة يعيقان التنمية لأن عدد العمال الغير مهرة يزداد بسرعة مما يؤدي إلى انخفاض الأجور والمدخرات, ويزداد الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم والغذاء والخدمات الأخرى لأعداد كبيرة من الأطفال.

رابعا : إن الزيادة المستمر للسكان دورا في زيادة الطلب الاقتصادي وبالتالي زيادة حجم الإنتاج المسبب للتلوث والضغط على الموارد الطبيعية خاصة المياة.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور عدد السكان من 1851 إلى 2000	13
02	تطور معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في الجزائر من 1901 إلى 1962	17
03	توضيح تطور عدد السكان من 1962م إلى 1985م	18
04	تطور مؤشر الخصوبة التركيبي في الجزائر لفترة 1970 1985	20
05	تطور معدلات الخصوبة حسب معدلات السن مابين 1970 -1985	21
06	تطور معدلات الولادات الإجمالي وكذا معدل النمو الطبيعي للسكان في الجزائر بين 1985-1950	23
07	تطور معدل الوفيات الخام في الجزائر 1969-1985	24
08	تطور معدلات وفيات الأطفال في الجزائر بين 1962-1985	25
09	تطور عدد السكان في الجزائر بين 1985-2000	26
10	تطور مؤشر الخصوبة التركيبي في الجزائر بين 1985-2000	27
11	تطور أعداد المواليد ومعدلاتها في الجزائر 1985- 2000	28
12	تطور النسبة الإجمالية للوفيات بين 1985 -2000	30
13	تطور نسبة وفيات الأطفال حسب الجنس بين 1985-2000	30
14	تطور متوسط العمر المتوقع حسب الجنس في الجزائر بين 1991-2000	32
15	تطور نسبة المداخيل والأسعار في الجزائر مابين 1990 -1995	42
16	تطور الواردات الغذائية بالنسبة لمجموع الواردات في الجزائر في الفترة (1998-1997)	44
17	تطور الادخار لفترة 1964 – 1970	45
18	تطور المداخيل والاستهلاك والادخار في الجزائر لفترة 1980-1989	45
19	توضيح الادخار في الجزائر حسب السن لسنة 1997	46
20	تطور الديون الخارجية للجزائر بين فترة 1980 إلى 2000	47

21	تطور معدلات البطالة في الجزائر لفترة 1990-2000	50
22	توزيع البطالين في الجزائر حسب الجنس والمنطقة لسنة 2000	52
23	توزيع البطالين في الجزائر حسب الفئة العمرية لسنة 2000	52
24	تطور الفئة العمرية (0-14سنة) في الجزائر (1960-2000)	57
25	تطور الفئة العمرية (15-64 سنة)في الجزائر (1960-2000)	58
26	تطور عدد التلاميذ للتعليم بأطواره الثلاثة في الجزائر لفترة 1979 -2000	59
27	تطور نسبة تغطية السكان بالأطباء في الجزائر من 1970 إلى 1999	63
28	توزيع الأطباء بنوعيهما العام والخاص ,وكذا أطباء الأسنان والصيادلة في مختلف الوطن في 31-12-1997	64

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور مؤشر الخصوبة في الجزائر للفترة 1970-1985	20
02	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة 1970-2000.(بالمليار دج)	39
03	تطور الطلب المنزلي على المياه في الجزائر (1970-2025)	71

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. أحمد ابراهيم أحمد,إدارة الأزمات:الأسباب والعلاج ,دار الفكر العربي, القاهرة ,.2002
2. ايشنهو عبد اللطيف , تجربة الجزائر : الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي , المستقبل العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , العدد 11 , 1986
3. بن حسين ناجي ومحمد الهادي مباركي وعبد الحليم عيساوي"البطالة في الجزائر دراسة تحليلية" ،مجلة الاقتصاد والمجتمع,المجلد الأول, العدد 1 ,20-09-2002
4. بن شهرة مدني,الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية),دار الحامد للنشر والتوزيع,2009,
5. التجاني بشير ,التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية, بن عكنون, الجزائر 2000,
6. الشبول محمد فاروق, النمو السكاني والتنمية من منظور الاقتصاد الاسلامي,عماد الدين للنشر والتوزيع, طبعة الأولى , سنة 2009/1430.
7. عبد الفتاح محمد وهيبة, جغرافية السكان ,دار النهضة العربية,بيروت ,1971
8. فايز إبراهيم الحبيب , التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية
9. قطيطات أحمد, الهبة الديموغرافية, في الوطن العربي , ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الاحصائي العربي الأول, عمان ,الأردن ,12-13 نوفمبر 2007
10. متولي محمد غنيمة,"تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر أساليب جديدة", الطبعة الثانية, القاهرة, الدار المصرية اللبنانية,2002
11. محمد بلقاسم حسن بهلول,سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر, الجزء الثاني,الجزائر,ديوان المطبوعات الجامعية,1999
12. مربيعي السعيد , التغيرات السكانية في الجزائر , المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر
13. مسلم حمد,المجتمع الجزائري يتجه نحو شيخوخة غير مسبوقة,الوسط التونسية , 16.07.2007

الإحصائيات والتقريرات

1- الأمانة العامة لإتحاد الغرفة العربية , أسواق العمل العربية في ظل المتغيرات , دراسات اقتصادية, عمان , الدورة 35, 1998

2 -. المركز الوطني للإحصاء

3- إحصاءات الدين الخارجي,مرشد لمعديها ومستخدميها,منشورات صندوق النقد الدولي,2003,الملحق الثالث

4- إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء وتخصيص الموارد المائية.

5- بلقاسم العباس,التثبيت والتصحيح الهيكلي,سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية, العدد31,يوليو/تموز,2004

6- البنك الدولي

7- التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000,

8- التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000,

9- التقرير الوطني للتنمية البشرية , الجزائر , 2006

10- التقرير الوطني للندوة الدولية للسكان والتنمية , القاهرة من 5-13 سبتمبر1994, الجزائر,1994

11- حزب جبهة التحرير الوطني , المجاهد الأسبوعية , العدد 1283 , ديسمبر 1984

12- الدليل الاحصائي للجزائر رقم 19 , الجزائر,2001

13- صندوق النقد العربي وآخرون, التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1989,

14- صندوق النقد العربي وآخرون, التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000

15- المجلس الاقتصادي والاجتماعي, مشروع تقرير البيئة في الجزائر رهان التنمية,1997

16- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي , "تقرير التنمية البشرية لسنة 2000"

17- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي , التقويم الظرف الاقتصادي والاجتماعي, السداسي الأول , الدورة 23 , 2003

18-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي, تقرير حول المنظومة التربوية, الجزائر , أكتوبر 1993

19 -المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي, تقريرحول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الأول من سنة 2004, الدورة 25,الجزائر,ديسمبر 2004,.

20-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. تقرير حول الدواء أرضية من اجل مشروع نقاش اجتماعي ,الدورة العامة 19 , الجزائر , نوفمبر 2001

21-المجلس الوطني لاقتصادي والاجتماعي, التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2003, الدورة العامة 25 , الجزائر, ديسمبر 2004

22-المركز الوطني للدراسات الاقتصادية , التقرير الوطني حول التنمية البشرية , الجزائر , 2008,

23-وزارة السكن , وثيقة تبين بعض مؤشرات السكن,طلب/تسلم/آفاق1996.

24-يعقوب عبد الله, الديناميات الديموغرافية في المغرب والجزائر,أوجه التشابه والاختلاف في التطورات الأخيرة,المؤتمر الدولي,الرابطة الدولية للديموغرافيين

الأطروحات والمذكرات

1- أمزيان نعيمة,الآثار السوسيو اقتصادية لحدث التقاعد على فئة العمر الثالث (دراسة ميدانية على فئة المسنين بلدية باب الزوار),مذكرة ماجستير في علم اجتماع ديموغرافي, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية , جامعة الجزائر, سنة 2004-2005

2- أوكيل حميدة, أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي(دراسة حالة الجزائر), مذكرة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,قسم العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر,2004-2005.

3- بختي سعاد , النمذجة القياسية لدول الاستهلاك العائلات الجزائرية خلال فترة 1970-1999,أطروحة ماجستير, كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, سنة 2000-

4- بن دراوة نادية, قياس الفقر ومكافحته (دراسة حالة الجزائر), مذكرة ماجستير في نظريات الكميات المطبقة , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, قسم العلوم الاقتصادية, جامعة ابن خلدون , تيارت2008-2009نور الدين عيساني, التحول الديموغرافي وأشكال الأسرة في ظل التغير الاجتماعي في الجزائر المستقلة, دراسة احصائية تحليلية لنتائج التعداد الجزائر1977,1987,1998, اطروحة شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع, كلية العلوم الانسانية والاجتماعية, جامعة الجزائر,2008-2009

5- توبين علي,النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر ,مذكرة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة الجزائر, الجزائر ,2003-2004,

6- حميدو شعلي, محاولة تحليل أثر النمو السكاني على التنمية وإسقاطه على حالة الجزائر للفترة (80-93),أطروحة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر,1995

7- حنفي أحمد, السياسة السكانية والتحول الديموغرافي في العالم الثالث, دراسة نموذج الجزائر ,رسالة ماجستير, جامعة الاسكندرية ,1991

8- زادوريلندة, يسرى قريني, الأوضاع الاقتصادية في الجزائر 1954-1962, شهادة ماستر,كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ,قسم التاريخ , جامعة 8ماي 1945 , قالمة, 2021-2022

9- ساعد محمد,محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,قسم العلوم التجارية,جامعة ابن خلدون تيارت ,2017-2018.

10- شرماط سالم , اشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الوطنية في الجزائر,اطروحة ماجستير ,كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية , جامعة الجزائر , دفعة1999-2000

11- شقير أحمد, "الاصلاحية الاقتصادية وأثرها على البطالة والتشغيل",حالة الجزائر, أطروحة ماجستير,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, الجزائر,2000-2001

12- طالي خيرة,نمذجة قياسية اقتصادية لسلوك العوائل الجزائرية في ظروف التضخم,أطروحة ماجستير,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة الجزائر ,2000-2001

13- عمارة نورة, النمو السكاني والتنمية المستدامة(دراسة حالة الجزائر),شهادة ماجستير ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة باجي مختار, عنابة,2012

المجلات والمقالات :

1- بلميربلحسن,"العمليات الديمغرافية وآثارها على الهرم السكاني",الجزء الثاني ,(مجلة العلوم الانسانية, جامعة منتوري, قسنطينة,الجزائر , العدد 19, 2003).

2- بوزيان محمد وعبد الحميد الخديمي,تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية),مجلة أداء المؤسسات الجزائرية , العدد02, 2012

3- بوهراوه عز الدين, عمراوي صلاح الدين, النمو الديموغرافي وتحولاته في الجزائر ,جامعة الحاج لخضر باتنة,1, الجزائر.

4- جويدة عميرة, المشاكل البيئية المترتبة عن النمو السكاني في الجزائر, دراسات اقتصادية,مركز البصيرة للبحوث والدراسات الانسانية,العدد6, جويلية 2005

5- دينواي أنفال عائشة وزرواط فاطمة الزهراء, أثر النمو الديموغرافي على النمو الاقتصادي في الجزائر, دراسة قياسية (1970-2019),مجلة الاستراتيجية والتنمية,المجلد12,العدد01,جانفي 2022

6- عبادة عبد الرؤوف وعبد الغفار غطاس, أثر تذبذبات نفط سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية من سنة 1970إلى 2008, الندوة الدولية حول ,الجزائر, 50 من تجارب التنمية, الدولة الاقتصاد المجتمع الجزائر , 08-09-12-2012.

7- هني أحمد ,اقتصاد الجزائر المستقلة, د م ج , الجزائر , 1991

المراجع باللغة الاجنبية

الكتب

1. AbdellahNadir. BENMATTI. L'habitat du tiers monde cas l'Algérie, SNED, Alger, 1982

2. AOURAGHLhaocine, L'Economie Algérienne à L'épreuve de la Démographie, CEPED, France, 1996,

3. benyahia Rachid: aperçu sur le schéma de la croissance démographique –

4. BoukliaHassaneRafik& Fatiha Talahit : Marché du travail, régulation et croissance économique en Algérie

5. G.Negadi, D.Tabutin, J.Vallin ; situation démographique de l'Algérie-

6. N. DEKKAR et autres. La démographie algérienne face aux-

7. Ouadahzahia-Bedidi& Jacques Vallin Fertility and population policy in Alegria : discrepancies between planning and Outcomes-

8. Population and développement .review vol38. Issue supplementsl,Oct, 2012

الاحصائيات والتقريرات

1- CNES, Rapport National sur le éveloppementHumain , Algérie, 2006-

2- HEMAL Ali, Tahar HAFFAD, La transition de la fécondité et grandes questions de société, CNEAP, FNUAP, Alger, Mai 1999

17- INED documents de travail N°185 Oct 2012.12

18- Ministre de la population : politique nationale de population à l'horizon 2010/synthéesjuil ,2001.

19- Ministere de la Sante et de la Population. Statistiques sanitairrs .annee 1997.Direction de la Planification. Alger.Sep.1998.

20- - N. DEKKAR et autres. La démographie algérienne face aux

21- ONS.Retrospectives statistiques 1970-1996.

22- ONS. Alger en questions chiffres, Alger, 1988.

23- Office Nationale des Statistiques.ONS;N ;18;Alger.19NS88

24- Ouadahzahia-Bedidi& Jacques Vallin Fertility and population policy in Alegria : discrepancies between planning and Outcomes. .

25- Rapport interministériel sur le programme de la maitrise de la croissance Données statistique ,Démographie Algérienne 2002 N°37

12- grandes questions de société, CNEAP, FNUAP, Alger, Mai1999-

المجلات

politique de population enAlgérie, Université Mentouri,Alger.1999.

Constantine, Revue des sciences Humaines N°12

المواقع

http://perspective.usherbrooke.ca/

فهرس المحتويات

الترقيم	العنوان	الصفحة
	شكر وتقدير	
	إهداء	
	مقدمة	7
الفصل الأول : النمو السكان في الجزائر خلال (1962–2000)		
	مقدمة الفصل	12
1	لمحة عن الوضع الديموغرافي في الجزائر قبل الاستقلال 1962	12
1-1	تطور عدد سكان الجزائر خلال فترة (1830-1962)	12
2-1	تطور عدد المواليد و معدلات الوفيات والزيادة الطبيعية للسكان بالجزائر خلال النصف الأول من القرن العشرين	14
2	الديناميكية السكانية بالجزائر خلال الفترة(1962 – 2000)	18
1-2	مرحلة (1962- 1985)	18
1-1-2	تطور عدد السكان ومعدلات النمو الديموغرافي	18
2-1-2	تطور معدلات المواليد ومؤشر الخصوبة ومعدلات الوفيات	19
1-2-1-2	تطور معدلات المواليد ومؤشر الخصوبة	19
2-2-1-2	تطور معدلات الوفيات	23
2-2	مرحلة (1986 – 2000)	26
1-2-2	تطور عدد السكان ومعدلات النمو الديموغرافي	26
2-2-2	تطور معدلات المواليد ومؤشر الخصوبة	26
3-2-2	تطور معدلات الوفيات	29
	خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني : الآثار الاقتصادي للنمو السكاني في الجزائر (1962– 2000)		
	مقدمة الفصل	34
1	أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي	34
1-1	على التنمية الاقتصادية والدخل الوطني	34
1-1-1	على التنمية الاقتصادية	34

1-1-1-1	مرحلة ماقبل 1986	34
2-1-1-1	مرحلة 1986 – 2000 مرحلة بروز الأزمة الاقتصادية وسياسة التنظيم العائلي	37
2-1-1	على الدخل الوطني	39
2-1	على الدخل الفردي والقدرة الشرائية للمواطن	41
2	توسع الاستهلاك (تزايد الطلب على الحاجيات الغذائية) وتناقص الادخار	43
1-2	توسع الاستهلاك (مشكلة العجز الغذائي)	43
2-2	تناقص الادخار	45
3	مشكلة المديونية	47
4	تفاقم مشكل البطالة	49
	خلاصة الفصل	54
الفصل الثالث : الآثار الاجتماعية للنمو السكاني بالجزائر (1962 – 2000)		
	مقدمة الفصل	56
1	فتوة المجتمع الجزائري	56
2	الضغط على الخدمات الاجتماعية	58
1-2	التعليم	58
2-2	الصحة	62
3-2	السكن الكهرباء / النقل والمواصلات / البريد / الاتصال الانترنت, الهاتف	65
3	انتشار الفقر وتدني المستوى المعيشي	67
4	الهجرة بنوعيها	68
5	الضغط على الموارد البيئية	70
	خلاصة الفصل	75
	خاتمة	77
	قائمة الجداول والأشكال	79
	قائمة المصادر والمراجع	81
	فهرس المحتويات	88